

ملخص الدراسة

استهدف البحث التعرف علي المرجعيات المختلفة (الدولية ، السياسة الوطنية ، الدستورية، القانونية ، اللائحية) للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، وكذلك التعرف علي دور المشرع والكشف عن موقفه من قضايا تلك الرعاية ، وحقيقة الأداء التشريعي للبرلمان تجاهها ، وطبيعة المناقشات التي دارت من جانب الأعضاء ، والتعرف علي مدي وعيهم بقضايا الرعاية التربوية ، والكشف عن موقف الحكومة وتعقيبها علي اقتراحات الأعضاء إبان المناقشات ، كما استهدف البحث وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر .

وتتمثل أهمية البحث في ارتباطه بمسألة بناء الإنسان المصري منذ طفولته المبكرة ، واعتبارها بوابة للتنمية الإنسانية ، وتبدو أهمية البحث في الكشف عن دور المؤسسة التشريعية في الدولة تجاه القضايا التربوية ومنها قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، كما تتجلي أهمية البحث في تصديه لقضية تربوية إبان مناقشتها برلماننا داخل مجلس الشعب علي الرغم من ضعف اهتمام الباحثين التربويين بالدراسات البرلمانية في مصر والعالم العربي رغم ازدهار هذا التيار البحثي في العالم الغربي ، كما تتبثق أهمية البحث من أهمية دعوة السيد رئيس مجلس الشعب إلي أن تولي مراكز البحوث والجامعات هذا القانون بالاعتناء والدراسة .

ولستخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث وسبر أغواره ، وفضلا عن ذلك قام الباحث بجمع بيانات ومعلومات أخرى من مصادرها الأولية وهي في الأساس هنا مضابط مجلس الشعب باعتبارها الوثائق البرلمانية التي تسجل أعمال المجلس وموقف المشرع من الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) ، كما استخدم الباحث أيضا أسلوب تحليل المحتوى أو المضمون لتطليل كلمات الأعضاء ومناقشتهم لموضوع رياض الأطفال ، وكذلك بيان تعقيب الحكومة .

وتتمثل الحدود البشرية للبحث في السادة أعضاء مجلس الشعب الذين طلبوا للكلمة بصد مناقشة مشروع لقانون خاصة كلماتهم في موضوع الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، وتمثل الحدود الزمنية والموضوعية للبحث في الفترة من ٢٤ فبراير ١٩٩٦ إلي ١٢ مارس ١٩٩٦ إبان مناقشات الجلسات من ٢٠ إلي ٣١ خاصة مضبطة الجلسة ٢٨ من الفصل التشريعي السابع - دور الانعقاد العادي الأول .

وإذا كانت الرعاية في اللغة تعني الحفظ والحماية وتولي الأمر ، فالباحث يقصد بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في هذا البحث ، حفظ الطفل من ٤-٦ سنوات وحمايته وتولي أمره وتوسيع مداركه وتميمته تنمية شاملة بوسائل تربوية مختلفة في جوانب شخصيته . كما يقصد الباحث بالمشرع مجموعة من الأفراد تم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر السري العام لجمهور الناخبين في جميع النوازل الانتخابية للدولة ليكونوا أعضاء في مجلس الشعب ، فضلا عن حق رئيس الجمهورية في تعيين عدد من الأعضاء لا يتجاوز عشرة ، ومنهم جميعا تتكون السلطة التشريعية ويتمتعون بالحصانة البرلمانية وتكون مهمتهم سن القوانين وللرقابة علي أعمال السلطة التنفيذية علي الوجه المبين بالدستور .

وأسفر البحث عن أهم النتائج الآتية :

- ١- توجد مرجعيات مختلفة دولية وسياسية ووطنية ودستورية وقانونية ولائحية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر .
- ٢- لقضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة بعد سياسي في مجتمعنا منذ اهتمام القيادة السياسية بها .
- ٣- كشف البحث عن الوعي التام من جانب المشرع ولستارته تجاه قضايا الرعاية التربوية من حيث مفهوم رياض الأطفال ، معنى للروضة ، أهدافها ، تبعيتها والإشراف عليها ، وما قدمه من اقتراحات برلمانية بصدها .
- ٤- كشف البحث عن موقف الحكومة وتعيينها علي مناقشات الأعضاء وما قدمته من اقتراحات توفق اقتراحات الأعضاء مما يؤكد ديمقراطية العملية التشريعية لقانون الطفل .

- ٥- يتأكد الوعي التام من جانب المشرع واستقراره عندما راعي مبدأ المرونة في التشريع حيث اكتفى بالأحكام والقواعد العامة والأمور الكلية في متن القانون وأحال الأمور الجزئية والتفصيلية إلي اللائحة التنفيذية .
- ٦- تبني المشرع مبدأ التكامل والشمول في تنمية شخصية الطفل في شتي جوانبها .
- ٧- فصل المشرع بين دور الحضانه ورياض الأطفال وجعل الأولي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وجعل الثانية تابعة لوزارة التربية والتعليم وتنفذ خططها وبرامجها وتخضع لإشرافها الفني والإداري .
- ٨- كشفت النتائج عن اندام الدور التشريعي للمرأة إبان مناقشة قضايا رياض الأطفال مما يشير إلي اندام المشاركة البرلمانية من جانب عضوات مجلس الشعب تجاه تلك القضايا أثناء مناقشة مشروع قانون الطفل .
- ٩- أسفرت نتائج البحث عن تأكيد الوعي الكامل من جانب المشرع بالواقع التربوي لطفل ما قبل المدرسة ورعايته تربويا وتنميته وكفالة حقه في تلك الرعاية وصيانتها من كل إهمال أو انتقاص .
- ١٠- أسفر البحث عن وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ، مشتملا علي محاور وأبعاد مختلفة :
- ١- إعادة هيكلة بنية نظام التعليم في مصر .
 - ٢- المشاركة المجتمعية .
 - ٣- إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال .
 - ٤- إنشاء قواعد بيانات ومعلومات .
 - ٥- إنشاء قسم لبحوث رياض الأطفال .
 - ٦- تعميم الرياض وتوفير الأبنية المناسبة .
 - ٧- التجهيزات والوسائل التكنولوجية .
 - ٨- زيادة معدلات القيد والالتحاق .
 - ٩- الاهتمام بالأنشطة التربوية
 - ١٠- معلمات الرياض .

obeikandi.com

موقف المشرع من الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة فى مصر وتصور مقترح للارتقاء بها

إعداد

د/محمد توفيق سلام (*)

مقدمة :

لقد تزايد الاهتمام بالطفولة فى العقود الأخيرة على كافة المستويات العالمية، والقومية، والمحلية، وتعددت أوجه الرعاية والحماية للأطفال عامة وأطفال ما قبل المدرسة خاصة فى المجالات المختلفة الصحية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والروحية وغيرها. إذ من المسلم به أن اهتمام الدولة بأطفالها ورعايتهم يعد مظهراً من مظاهر تقدمها ورقياً، وأنه بقدر ما تعطى الدولة من الرعاية والحماية لأطفالها فى صورة تشريعات و برامج وخدمات ومشروعات لإشباع احتياجاتهم، بقدر ما تضمن الدولة تنشئتهم تنشئة سليمة، وحملهم لعبء المسؤولية، والنهوض بالمجتمع. " ولقد فطنت المجتمعات المتقدمة إلى أن الأطفال كجزء كبير يرعاهم المجتمع الحالى، فإنه يقوم بدوره برعاية مجتمع المستقبل، فالأطفال فئة مستهدفة للتنمية " (٤ : ٣٨) (**)، ومن الجدير بالذكر أن من بين " الأهداف التى أكد عليها مؤتمر جو متين ١٩٩٠ توسيع نطاق رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها " (٧ : ١٤) ومن ثم تكون تنمية الطفولة هى المدخل الرئيسى للتنمية الإنسانية على اعتبار أن الإنسان هو الهدف النهائى للتنمية.

وطفل ما قبل المدرسة pre-school child الذى نرعاها بالتربية هو رجل المستقبل الذى سيعيش فى زمن غير زماننا، ومن ثم يكون المستقبل هدفاً لإعداده وتكوينه. وسوف تظل قضية تربية طفل ما قبل المدرسة بصفة خاصة نقطة انطلاق لهذا المستقبل. فالحديث عن الرعاية التربوية لطفل ما قبل لمدرسة أو ما قبل للتعليم الأساسى هو بطبيعته حديث عن المستقبل

(*)

باحث بشعبة بحوث المعلومات بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

(**)

يشير الرقم الأول إلى رقم المرجع فى قائمة المراجع، ويشير الرقم الثانى إلى رقم الصفحة فى ذات المرجع.

للوطن والمواطن على السواء . ولقد أدركت الحضارة الإنسانية أن بنى الإنسان فى ربوع الأرض مسئولون عن صياغة مستقبل واحد للبشرية (جمعاء) تعبر من خلاله إلى القرون القادمة ... وصارت الطفولة رمزا لهذا المستقبل وأداة صنعه " (٢١ : ٤٨) ويكون العبور للمستقبل من خلال بوابة الطفل - إن جاز التعبير .

وتشير الأبيات التربوية لمرحلة الطفولة المبكرة إلى أن الاستثمار فى تنمية أطفال ما قبل المدرسة له آثاره الإيجابية وفوائده الكثيرة فى المستقبل . فمن المسلم به فى الفكر التربوي والفكر الاجتماعى أن الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة المتمثلة فى رياض الأطفال ذات أثر كبير فى تنمية كافة طاقات الطفل وتكوين مداركه، ولهذا وذلك عوائد كثيرة عندما يلتحق بالمدرسة ، فأطفال ما قبل المدرسة "الذين تلقوا نوعا من الرعاية قبل المدرسة يحرزون تقدما فى المدرسة أكثر من أقرانهم من نفس البيئة الذين لم يتلقوا أى نوع من الرعاية " (٦ : ٦٠) ، ولقد " قام كل من أوسبورن وميلبانك Osborn and Milbank ١٩٨٧ بدراسة طويلة واسعة النطاق على شريحة من الأطفال فى سن ما قبل المدرسة وتحصيلهم الأكاديمي ... ووجد الباحثان اختلافات فى القدرة والتحصيل والسلوك فى سن العاشرة بين الأطفال الذين التحقوا بمرحلة ما قبل المدرسة والأطفال الذين لم يحضروا أى شكل من أشكال الرعاية قبل المدرسة " (٢٦ : ٣٠٢) كما وجد شوركس وآخرون , Shorrocks et al., ١٩٩٢ " أن الأطفال الذين يلتحقون بالرياض ... يحققون نتائج أفضل فى اختبارات اللغة الإنجليزية والرياضيات فى المملكة المتحدة " (٢٦ : ٣٠٣) فى المرحلة الابتدائية . ورغم هذه الآثار والعوائد الأكاديمية " فإننا بحاجة إلى أن ننظر إلى فعالية التربية فى الطفولة المبكرة بمعنى عام وليس مجرد التحصيل فى الاختبارات الأكاديمية ، وقد يكون من مؤشرات تلك الفعالية الاستعداد المدرسى كما يظهر فى سلوكيات المتعلم المدرسية الملائمة ، وطاعة السلطات المدرسية ، والقدرة على الجلوس والاستماع " (٢٦ : ٣٠٣) ومن ثم تصبح برامج الرعاية التربوية لأطفال ما قبل المدرسة استثمارا إضافيا وضروريا لهؤلاء الأطفال (٦ : ٦٠) ولهذا فالرعاية التربوية لهؤلاء الأطفال ليست قضية خيرية وإنما هى قضية استثمار وضرورة مجتمعية " (١٠ : ١٦٧) وهى المفتاح الرئيسى للتعليم والتنمية البشرية ، والأكثر من ذلك للأمن القومى . لذلك فحرمان طفل ما قبل

المدرسة من الرعاية التربوية يعد من معوقات نمائه وإهمال له وضررا به . حيث كان فرويل " يفكر فى الأضرار التى يمكن أن تحدث نتيجة لإهمال تربية الطفل فى سنواته الأولى قبل التحاقه بالمدرسة الابتدائية (١٧ : ١٥٠) وكانت ماريا منتسورى " ترى أن الفترة بين الثالثة والسادسة من عمر الطفل يجب ألا تذهب سدى بل تستغل فى تربيته بطريقة جادة وإيجابية " (١٧ : ١٦٤) . والأكثر من ذلك أن " السنوات الست الأولى من حياة الطفل هى السنوات الذهبية التى يجب أن تستثمر لضمان أقصى استفادة ممكنة لهذا الكنز المكنون من حياة الطفولة المبكرة " (٢٥ : ١٤٦) .

ومن الجدير بالذكر أن إصدار المشرع للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) يؤكد حق طفل ما قبل المدرسة فى الرعاية التربوية المتمثل فى رياض الأطفال كما يؤكد توعية المجتمع بأهمية الطفولة المبكرة باعتبارها محورا للحياة من ناحية ومستقبل الأمة من ناحية أخرى ، كما يهدف المشرع إلى تعبئة قدرات المجتمع كافة لتقديم أفضل رعاية ممكنة للطفل ، فرعاية الطفل وحمانيته مسئولية مجتمعية . إذ مع تطور الحضارة الإنسانية يصبح حق طفل ما قبل المدرسة فى الرعاية التربوية هو حق أصيل من حقوق الإنسان ، وكفالة هذا الحق أو ضمانه ليس قضية أخلاقية، أو قضية عدالة اجتماعية ، وإنما هى بالضرورة استثمار فى أعز ما يملك المجتمع من ثروة هى الأطفال .

والرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ليست فحسب أحد حقوق الطفل بل أصبحت ضرورة تربوية لمواجهة المستقبل بكل متغيراته ، ولابد أن تتيحها الدولة لجميع الأطفال فى عمر ٤-٦ سنوات تحقيقا لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص أمام جميع هؤلاء الأطفال . كما أصبحت تلك الرعاية التربوية ضرورة اجتماعية بعد أن كانت ترفا أو حلية اجتماعية لدى الموسرين والأغنياء فى المجتمع ، إذ بفعل الحراك الاجتماعي زاد نمو الطبقة المتوسطة فى المجتمع المصري مما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعي على مؤسسات تلك الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) فضلا عن تزايد معدلات خروج المرأة للعمل ومساهمتها فى مختلف مجالات الإنتاج وعجلة التنمية فى المجتمع .

ويتبين من نص المادة الأولى من الأحكام العامة للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل أن تكفل الدولة حماية الطفولة ... وترعى الأطفال وتعمل علي تهيئة الظروف المناسبة لتثنتهم تنشئة صحيحة من كافة النواحي . (م ١ قانون الطفل) ويكمن المغزى الذي قصده المشرع من هذا النص فيما يحظى به طفل ما قبل المدرسة من حماية ورعاية في نواح عديدة منها الرعاية الاجتماعية للطفل من الميلاد حتى أقل من ٤ سنوات متمثلة في دور الحضانة وتشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية ، وكذلك الرعاية التربوية من ٤-٦ سنوات متمثلة في رياض الأطفال وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتصبح من مسؤولياتها ، وغيرها من أوجه الرعاية الكثيرة الصحية ، والثقافية ، والروحية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة المتمثلة في رياض الأطفال ليست مجرد استحداث تشريعات وإصدار قرارات وإنما هي سياسة تنمية متكاملة حيث تتكامل مع غيرها من سياسات التنمية الشاملة " (٣ : ٨) .

مشكلة البحث :

تشير الأدبيات التربوية إلى تزايد الاهتمام بالطفل وتعد أوجه الرعاية المقدمة له في مجالات مختلفة ، وانطلاقاً من مؤتمر التعليم للجميع (جومتين سنة ١٩٩٠) الذي استهدف وأكد على الرعاية المبكرة للطفل ونمائه ، يصير توفير تلك الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أمراً ضرورياً ، وحقاً من حقوق الطفل. ورغم الجهود المبذولة في مجال الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة المتمثلة في رياض الأطفال إلا أنها ما زالت تحتاج إلى اهتمام أكبر من جانب المسؤولين ، وانتباه أعظم من جانب التربويين والمشتغلين بالبحث التربوي ، لأن الأطفال في عمر ٤ - ٦ سنوات يحتاجون إلى رعاية خاصة وتثنتهم تنشئة تربوية سليمة ، وتثنتهم للاتحاق بمرحلة التعليم الأساسي ، ولقد أكد المشرع في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على تلك الرعاية بأنواعها المختلفة ، ومنها الرعاية التربوية التي خصص لها فصلاً مستقلاً هو الفصل الثاني من الباب الرابع - بعنوان رياض الأطفال - والذي يجسد الرعاية التربوية من جانب المشرع لطفل ما قبل المدرسة ، وهذه الرعاية التربوية هي محل اهتمام البحث الحالي وموضوعه . ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

- * ما المرجعيات المختلفة لرعاية طفل ما قبل المدرسة ؟
- * ما موقف المشرع من قضايا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر؟ وما مدى وعيه بها إبان مناقشات مشروع قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ؟
- * ما تعقيب الحكومة علي اقتراحات الأعضاء أثناء تلك المناقشات ؟
- * كيف يمكن الارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

- ١- التعرف علي المرجعيات المختلفة (الدولية - السياسة الوطنية - للدستورية - لقانونية) للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة أو ما قبل التعليم الأساسي، وذلك من خلال الأدبيات المختلفة المتصلة بموضوع البحث كالمواثيق الدولية ، ومواثيق السياسة الوطنية، والمواثيق الدستورية والقانونية .
- ٢- التعرف علي دور المشرع والكشف عن موقفه من قضايا تلك الرعاية التربوية، وحقبة الأداء التشريعي للبرلمان تجاه تلك القضايا ، والمناقشات التي دارت من جانب الأعضاء، والقضايا محل الاهتمام من جانبهم ، والتعرف أيضا علي مدى وعيهم بتلك القضايا ، وذلك من خلال تحليل محتوى مضابط مجلس الشعب إبان مناقشات مشروع قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ .
- ٣- الكشف عن موقف الحكومة وتعقيبها علي اقتراحات الأعضاء أثناء المناقشات .
- ٤- وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر.

أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته مما يلي :-

- ١- ارتباط البحث بمسألة الإنسان المصري منذ طفولته ، واعتبار لطفولة بواية للتنمية البشرية .

- ٢- الاهتمام العالمي والمحلي بالطفل .. هذا الاهتمام دليل على احتلال قضايا الطفولة مكانا بارزا باعتبارها جوهرها لكل الخطط المستقبلية .
- ٣- يتفق المهتمون بالتربية والتنشئة الاجتماعية لدرجة الإجماع علي أن مرحلة ما قبل المدرسة أو الطفولة المبكرة في حياة الطفل من أهم المراحل في حياته ، حيث يكون الطفل قابلا للتأثر بكافة المثيرات من حوله ، وبالتوجيه والتشكيل الاجتماعي ، وتبرز في هذه المرحلة أهمية تكوين شخصية الطفل طوال حياته، ولذلك فأمر رعايته وتربيته في هذه المرحلة أمر بالغ الأهمية والضرورة .
- ٤- تبدو أهمية البحث في الكشف عن دور المؤسسة التشريعية في الدولة تجاه القضايا التربوية و التي منها الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .
- ٥- تتجلى أهمية البحث في كونه إضافة علمية وتربوية في أبحاث التربية في مصر ، حيث يتصدى لقضية تربوية إبان مناقشتها برلماننا داخل مجلس الشعب، علي الرغم من ضعف الاهتمام لدي الباحثين التربويين بالدراسات البرلمانية في مصر والعالم العربي ، وإن بدا هذا التيار البحثي يزدهر في العالم الغربي (١٣ : ٩) .
- ٦- تتبثق أهمية البحث من أهمية دعوة رئيس مجلس الشعب إلى أن تولي مراكز البحوث والجامعات هذا القانون بالعناية ، وذلك لتعميق الأفكار ونشر القيم والمبادئ التي يقوم عليها هذا القانون (٢١ : ٢) .
- ٧- ويستفيد من هذا البحث المشتغلون بالتربية ، على مستوى الدارسين لها (طلاب الدراسات العليا) ، وعلى مستوى الباحثين في قضاياها خاصة في مجال التشريع والتربية . كما يستفيد من البحث المخطط التربوي وصناع السياسة التعليمية ومتخذي القرار التربوي في مصر .

حدود البحث :

تتمثل الحدود البشرية في السادة أعضاء مجلس الشعب الذين طلبوا الكلمة بصدد مناقشة مشروع لقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) ، خاصة في الرعاية التربوية للطفل

(رياض الأطفال) . وتتحصر الحدود الزمنية في الفترة من ٢٤ فبراير ١٩٩٦ - ١٢ مارس ١٩٩٦ وهي فترة مناقشة مشروع هذا القانون .

وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في الأدبيات المختلفة (دولية وسياسية ودستورية وقانونية وتربوية ... وغيرها) ، مما يعين الباحث على إنجاز بحثه وتحقيق أهدافه . كما تتمثل تلك الحدود الموضوعية في الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة من ٤-٦ سنوات من عمره ، والفصل الثاني من الباب الرابع - المتصل برياض الأطفال وقضاياها المختلفة المثارة بشأنها المناقشات البرلمانية ، ومضابط الجلسات من ٢٠-٣١ من الفصل التشريعي السابع - دور الاعتقاد العادي الأول .

منهج البحث :

نظراً من مشكلة البحث وأهدافه تم استخدام المنهج الوصفي (١٢ : ٣١٢) في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث وسبر أغواره ، فضلاً على ذلك قام الباحث بجمع بيانات ومعلومات أخرى من مصادرها الأولية وهي مضابط مجلس الشعب باعتباره الوثائق البرلمانية التي تسجل أعمال المجلس وموقف المشرع بصدد مناقشة مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) محل الدراسة .

كما استخدم الباحث أيضاً أسلوب تحليل المحتوى أو المضمون تحليلاً كفيلاً لتحليل كلمات الأعضاء أثناء مناقشتهم لموضوع رياض الأطفال ، وتم التحليل باستخدام العبارات والأفكار الخاصة بمسألة معينة (١٥ : ١٥١) وهي هنا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ٤ - ٦ سنوات (رياض الأطفال) وموقف المشرع من تلك الرعاية وتعبير الحكومة ، وذلك أثناء المناقشات التي دارت وسجلتها المضابط حيال تلك القضية .

مصطلحات البحث :

رعاية : تعني حفظه وتولي أمره (٢٢ : ٢٦٩) ويقصد الباحث بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في هذا البحث حفظ الطفل من ٤-٦ سنوات وحمايته وتولي أمره بتوسيع

مداركه وتميمته تنمية شاملة بوسائل تربوية مختلفة في كافة جوانب شخصيته صحيا وبدنيا وعقليا واجتماعيا وتربويا وثقافيا وروحيا وغيرها .

كما يقصد الباحث بالمشرع في هذا البحث مجموعة من الأفراد المرشحين في الانتخابات البرلمانية العامة ، والذين تم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر السري العام ، لجمهور الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية بالدولة ، ليكونوا أعضاء بمجلس الشعب فضلا عن حق رئيس الجمهورية في تعيين عدد من الأعضاء لا يتجاوز عشرة أعضاء ، ومنهم جميعا تتكون السلطة التشريعية في الدولة ، ويتمتعون بالحصانة البرلمانية وتكون مهمتهم سن القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك على الوجه المبين بالدستور .

وعلى ضوء مشكلة البحث وأهدافه تسير المعالجة العلمية في الخطوات التالية :

أولا : مرجعيات الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

ثانيا : موقف المشرع من قضايا الرعاية التربوية .

ثالثا : التصور المقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

رابعا : نتائج البحث وملخصه .

أولا : مرجعيات الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة :

١- المرجعية الدولية :

حظيت رعاية الطفل وحمايته بمجموعة من الحقوق دونتها المواثيق الدولية المختلفة التي جعلت الطفل محل اهتمامها . وبدأ هذا الاهتمام مع بداية عصر التنظيم الدولي وبالذات بعد إنشاء عصبة الأمم ، ثم تطور هذا الاهتمام بالطفل مع بداية إنشاء هيئة الأمم المتحدة . وسوف يتم عرض هذه المواثيق الدولية على الوجه التالي :

١- إعلان جنيف بشأن حقوق الطفل الذي أقرته عصبة الأمم ١٩٢٤ .

٢- ميثاق الطفولة الصادر عن المؤتمر الثالث بالبيت الأبيض ١٩٣٠ .

٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ١٩٤٨ وتضمنت بعض

مولده حقوقا للطفولة وكان هذا الإعلان وقت صدوره يمثل انتصارا كبيرا للبشرية .

٤- الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٩ مرتكزة في ذلك علي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ولقد أشارت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الطفل إلى أن الطفل يحتاج إلى حماية ورعاية خاصة وذلك بسبب عدم اكتمال نموه الذهني (والجسمي) ، ويجب علي الأفراد والجماعات أن تجاهد من أجل تحقيق حقوق الطفل بالوسائل التشريعية وغيرها من الوسائل الأخرى ، ولقد تضمن هذا الإعلان العالمي عشرة مبادئ تمنح حقوقا ينبغي أن يستمتع بها جميع الأطفال دون استثناء أو تمييز لأي سبب كان أصلا ، أو جنسا ، أو لغة ، أو دينا .

٥- وإذا كانت الأمم المتحدة قد تبنت الإعلان العالمي لحقوق الطفل إلا أنها لم تقف عند هذا الحد ، ومن ثم فقد شكلت مجموعة عمل لإعداد مشروع اتفاقية دولية لحماية الأطفال والطفولة (١٤ : ٢٥) ونسج عن هذا العمل اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨٩ .

٦- ثم صدر عن الأمم المتحدة في ١٩٩٠ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، الصادر عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفولة ١٩٩٠ .

٧- ثم صدر الإعلان العالمي حول التعليم للجميع عن مؤتمر جو مئين ١٩٩٠ ووسع هذا الإعلان العالمي من نطاق رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها ، وجاء في هذا الإعلان أن التعليم يبدأ منذ الميلاد ويستدعى ذلك توفير الرعاية التربوية في مرحلة الطفولة المبكرة (٦ : ٦٠) وحقوق الطفل المتضمنة في هذه الموائيق الدولية تصبح التزامات دولية تتعهد الدول بكفالتها للأطفال .

ومن هذه الموائيق الدولية في جملتها تتأكد حقوق الطفل من كافة وجوه الرعاية والحماية والبقاء والنماء وذلك علي المستوي الدولي كمرجعية أولي .

٢- مرجعية السياسة الوطنية :

أصبحت " رعاية الأطفال الصغار مظهرا يجنب إليه اهتمام السياسيين " (٢٦ : ٣٠٠) في كافة الدول . وفي مصر حظيت رعاية الطفل وحمايته باهتمام خاص علي أعلي مستوي

للمسئولية السياسية والقرار السياسي . و من ثم تتمثل رعاية الطفل وحمايته في الإرادة السياسية لمصر وتتبلور بصورة متميزة في العقدين اللذين أعلنهما السيد رئيس الجمهورية ، حيث جاءت وثيقة العقد الأول علي أن العشر سنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٩) عقد لحماية الطفل المصري ورعايته ، مؤكدا علي أن تلبية احتياجات الأطفال هي الوسيلة المثلي لتحقيق التنمية البشرية والقومية ، والدعوة لمزيد من الأولوية لمشروعات الطفولة في خططنا المقبلة ، والسعي للدائب من أجل توفير حياة أفضل لأطفالنا . (٢٣ : ١٢) كما تضمن هذا العقد الأول أهدافا للتنشئة السليمة في جوانبها الصحية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية .

وعلي ضوء إعلان العقد الأول لحماية الطفل المصري تم إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة الذي تبني بعض الأنشطة عن كيفية رعاية الطفل الصغير جسمانيا ونفسيا واجتماعيا بالإضافة إلى المحاولات الجادة لتحسين جودة الرعاية المقدمة في رياض الأطفال .

وبعد عشر سنوات من إعلان العقد الأول صدرت وثيقة إعلان العقد الثاني (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية لحماية الطفل المصري ورعايته ، والذي ينص علي أن الأمة تحتاج إلى قوة الدفع التي بدلت في العقد الأول والإبقاء علي وضع أطفالنا في قلب خططنا القومية للتطوير ، وتضمنت هذه الوثيقة للتوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ٦٠% من جملة الأطفال في الفئة العمرية من ٤ - ٦ سنوات ، لتصبح جزء من مرحلة التعليم الإلزامي المجاني ، كما تضمنت مراجعة تشريعات الطفولة بصفة دائمة حتى تظل موكبة للمتغيرات المحلية والحوالية . (٥ : ٥ ، ١١) وبذلك أضحى قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ذات بعد سياسي في جمهورية مصر العربية ، ومن ثم تحتاج إلى الترام من جانب الهيئات المعنية بالطفولة ، وهذا البعد السياسي يؤدي إلى كفالة حق الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة . ولقد " بدأت وزارة التربية والتعليم منذ عام ١٩٩٤ في إضافة فصول رياض الأطفال للفئة العمرية من ٤-٦ سنوات ضمن المدارس الابتدائية ، وتم إضافة للصغين الأول والثاني من رياض الأطفال لبعض المدارس كمرحلة مكملة لفترة التعليم الأساسي الابتدائي . وقد بدأت خطة هذا التطوير بـ ٢٠٤٥ مدرسة ابتدائية منتشرة في المحافظات السبع والعشرين ،

كما أضيفت فصول الصف الأول من رياض الأطفال إلى ٢٠٠ مدرسة ابتدائية في ٢٢ محافظة الأكثر ازحاماً بالسكان ، واستمرت تلك الجهود لتنفيذ هذا التطوير ... وفي العام الدراسي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ تم استكمال الخطة الأولى بافتتاح فصول رياض الأطفال فيما يقرب من ٤٠٠٠ مدرسة ابتدائية في كافة المحافظات ، وتنتشر مدارس رياض الأطفال كالتالي : القاهرة الكبرى ١٠٤٠ ، الوجه البحري ٢١١٣ ، الوجه القبلي ٨٣٨ " (١ : ٩) .

ومن الجدير بالذكر بأنه " يتوافر حالياً ١٢,٥٠٠ فصلاً لرياض الأطفال سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة وتستوعب ١٢% ، حوالي ٤٠٠,٠٠٠ طفل من الشريحة العمرية من ٤-٦ سنوات ومن المتوقع أن يلتحق ٦٠% من هذه الفئة العمرية حوالي ٢ مليون طفل بفصول رياض الأطفال بنهاية العقد الثاني عام ٢٠١٠ . ويبدو أن هذا الهدف طموح ، ولكن بالنظر إلي معدلات النمو في قبول الالتحاق برياض الأطفال خلال العقد الماضي يتضح إمكانية تحقيق هذا الهدف " (١ : ١٠) نتيجة لتزايد الاهتمام بطفل ما قبل المدرسة ورعايته ، ونتيجة لتزايد الطلب علي مرحلة ما قبل المدرسة .

ومن الجدير بالذكر أن سياسة الدولة تكفل من حيث الشكل (أي علي مستوي نصوص الوثائق القومية) رعاية الأطفال من كافة وجوه الرعاية . ومع ذلك فإن الفجوة ما تزال شاسعة بين تلك النصوص وبين الواقع أو الممارسة الفعلية .

٣- المرجعية الدستورية :

تتجسد المرجعية الدستورية لرعاية طفل ما قبل المدرسة في الإرادة الدستورية لجمهورية مصر العربية التي عبر عنها الدستور الصادر ١٩٧١ ، حيث عاشت مصر تاريخها الطويل متفاعلة مع التوجهات العالمية تجاه الطفل ورعايته وحمايته ، ولقد عبر الدستور المصري عن تلك الإرادة ونلك التوجه في مادته العاشرة التي تنص علي أن " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعي للنشء .. وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم " (٨ : م ١٠) ويرتكز هذا النص الدستوري علي تراث ثقافي واجتماعي طويل للمجتمع المصري . ويلاحظ الباحث علي هذا النص أنه ليس مجرد خطاب دستوري من المشرع الدستوري علي قمة الهرم

التشريعي أو القانوني في مصر ، ولكنه يحدد بعض مقومات المجتمع المصري وأهدافه التي يسعى لتحقيقها ، ومن ثم يتعين ترجمة هذا الخطاب الدستوري إلى نصوص قانونية تنظم حقوق الطفل ورعايته وحمايته ، وسبل تلك الرعاية والحماية في شتى مجالاتها والعمل علي تحقيقها. وبالتالي يتحول هذا الخطاب الدستوري من مستوى للنص إلى مستوى الفعل والواقع ملموس .

ومع التسليم بأن النصوص الدستورية تعبر عن آمال الشعب وطموحاته ، وتحدد مقوماته وأهدافه ، لذا يكون من الأهمية البالغة للتعبير عن كل ذلك ، ومن ثم تحظى الحقوق المنصوص عليها في الدستور بالاحترام الكامل من الناحية الواقعية ، وإلا أسهمت في وجود فجوة واسعة بين الدستور والواقع ، فالدستور ليس نصاً أدبياً منمقاً في أسلوب بليغ يمتلي بالمحسنات البديعية والأحلام ، ولكنه مجموعة من النصوص الموضوعية والمجردة بالغة الدقة في التعبير والصياغة باعتبارها أهدافاً قومية يسعى المجتمع لتحقيقها بالفعل .

ومن الجدير بالذكر بصدد تلك المرجعية الدستورية لرعاية طفل ما قبل المدرسة أن المشرع الدستوري نص في م (٤٠) من الدستور الصادر ١٩٧١ علي أن " كل المواطنين لدي لقانون سواء وهم متساوون في الحقوق ... كما نص أيضا في م (٨) علي أن "تكفل الفرص لجميع المواطنين " ونص كذلك في م (١٨) علي أن الدولة مسؤولة عن التعليم وتشرف عليه لضمان المساواة بين المواطنين . (٨ : م ٤٠ ، ٨ ، ١٨) ويلاحظ علي هذه النصوص الدستورية أنها رسخت مجموعة من المبادئ هي : مبدأ المساواة ، ومبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ مسؤولية الدولة عن التعليم ، ومبدأ الإشراف عليه ، لذا باتت الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة طبقاً للدستور المصري الصادر في ١٩٧١ من مسؤولية الدولة وتكفلها لجميع الأطفال من عمر ٤-٦ سنوات بلا تمييز بينهم في تلك الرعاية بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب كان ، ويكون الإشراف علي تلك الرعاية التربوية من جانب وزارة التربية والتعليم علي ضوء مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال ، بهدف توفير الحد الأدنى المشترك من التنشئة الاجتماعية لضمان الوحدة الوطنية وتحقيق تماسك النسيج الاجتماعي ، وهذا لا يعني أن الدولة وحدها تملك كل مؤسسات رياض الأطفال بل هناك رياض الأطفال الحكومية ،

والخاصة، والأجنبية، وتخضع الحكومية والخاصة لإشراف الدولة (وزارة التربية والتعليم) شأن التعليم الحكومي والخاص، أما الأجنبية فينظم العمل فيها الاتفاقات الدولية شأن التعليم الأجنبي .

٤- المرجعية القانونية :

تتمثل المرجعية القانونية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر، فيما قام به المشرع من عمل تشريعي، وما بذله من جهد لترجمة حقوق الطفل التي تتضمنها المواثيق الدولية والستورية و مواثيق السياسة الوطنية إلى نصوص قانونية تضمنها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل معتقداً لفلسفة في تنشئة الطفل وزعايته تقوم علي التنمية المتكاملة والشاملة لشخصية الطفل في شتي جوانبها البنوية والصحية والغذائية والعقلية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والروحية والمعاملة الجنائية وغيرها مما تضمنه القانون سالف الذكر من أبواب ومواد .

ويلاحظ علي هذا القانون أنه تم التمييز بين الرعاية الاجتماعية والرعاية التربوية، فالرعاية الاجتماعية تكون في مؤسسات دور الحضانة من عمر عام إلى أربع سنوات من عمر الطفل وجعل المشرع دور الحضانة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية (م ٣١ من القانون)، أما الرعاية التربوية فتكون في مؤسسات رياض الأطفال من عمر ٤-٦ سنوات من عمر الطفل، وجعل المشرع رياض الأطفال تحت إشراف وزارة التربية والتعليم (م ٥٨ من القانون) حيث أدرجها في باب تعليم الطفل علي اعتبار أن رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة من كافة الوجوه لأطفال ما قبل المدرسة الابتدائية أو ما قبل التعليم الأساسي، وتهيئتهم للانتحاق بهذه المدرسة .

ويسن المشرع لهذا القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل الذي جمع مختلف القواعد والأحكام في شأن الطفل والموجودة في عديد من التشريعات، يكون في مصر ولأول مرة في تاريخها قانون متكامل يسمى قانون الطفل يتضمن كافة الأحكام والحقوق الخاصة بالطفل (٢١ : ٩٧) .

وفي الجملة يكون المشرع بإصدار هذا القانون قد وضع الإطار التشريعي لرعاية الطفل المصري وحمايته والحفاظ على حقوقه ، واشتمل هذا القانون علي ١٤٤ مادة تكفل كافة وجوه الرعاية والحماية للطفل وتنشئة تنشئة صحيحة لإعداد جيل قادر علي تحمل المسؤولية الوطنية في المستقبل .

٥- المرجعية اللاتحوية :

يكون من الطبيعي في مجال التشريع وسن القوانين أن التشريع الأعلى درجة أو رتبة قانونية يحيل بعض الأمور الجزئية إلى تشريع آخر أقل في الدرجة و الرتبة للقانونية ، وذلك مراعاة لمبدأ المرونة في التشريع ، فالتشريع الأعلى درجة يركز علي الأحكام العامة ويترك التفاصيل والجزئيات الفرعية إلى تشريع أقل درجة . وهذا ما يلاحظه الباحث هنا بصدد الكشف عن المرجعية اللاتحوية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ، حيث ركز المشرع في ق. رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ علي الأحكام العامة مثل التمييز بين دور الحضانة ورياض الأطفال ، ومفهوم رياض الأطفال ، ومعني الروضة ، والهدف منها ، وتبعيتها والإشراف عليها إداريا وفضيا ، وبعد ذلك أحال إلى اللائحة التنفيذية للقانون ونص في المادة (٥٨) علي أن تحدد اللائحة التنفيذية مواصفات رياض لأطفال ، وكيفية إنشائها ، وتنظيم العمل فيها - وشروط قبول الأطفال ومقابل الالتحاق بها، وهذه الأمور الجزئية عنيت بها تفصيلا لللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ في مولاها من ١٢٦ إلى ١٣٢ المكونة للفصل الثاني من الباب الثالث باللائحة .

وبذلك أصبح المرجعية اللاتحوية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ من مرجعيات الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر .

ثانيا : موقف المشرع من قضايا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة :

مفهوم رياض الأطفال - مناقشات الأعضاء :

بدأت المناقشات البرلمانية حول مفهوم رياض الأطفال بعد أن طلب السيد رئيس المجلس من المقرر تلاوة المادة ٥٨ من المشروع ونصها " رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل التعليم الإلزامي ويهيئهم للاتحاق به " (٢٠ : ٢١) .

ويلاحظ الباحث أنه لم تبد ملاحظات من الأعضاء علي هذا النص إلا من عضو واحد فقط ، حيث لاحظ هذا العضو وجود تداخل بين الحضانة ورياض الأطفال، ولمنع هذا التداخل من وجهة نظره قال " رياض الأطفال نظام تربوي يحقق للتنمية الشاملة للأطفال ما بعد سن الحضانة وقبل مرحلة التعليم الأساسي " وذلك للتمييز بين المرحلتين (٢٠ : ٢١) وهنا طلب السيد رئيس المجلس من السيد وزير التربية والتعليم بيان رأيه في هذا التعديل .

تعقيب الحكومة : قال السيد وزير التربية والتعليم سوف نحدد هذا الكلام في المادة (٦٠) ونقول المادة كما جاءت في اقتراح الحكومة " كل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة " ... ونحدد مرحلة الرياض ... أنها ما قبل المرحلة الابتدائية ، ونقول إن هذه المرحلة (رياض الأطفال) ستكون من ٤-٦ سنوات . وعندما لم تبد ملاحظات أخرى علي هذه المادة عرض رئيس المجلس الاقتراح الذي ورد في شأن هذه المادة لأخذ الرأي عليه برفع اليد ، ويعرضه الباحث في الجول التالي :

م	موضوع الاقتراح	مقدمه	الرأي عليه
١	يكون النص كالتالي : رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما بعد سن الحضانة وقبل مرحلة التعليم الأساسي	رأفت سيف	أقلية

وبعد عرض الاقتراح السابق علي الأعضاء لأخذ الرأي عليه كانت النتيجة أقلية، أي عدم موافقة الأعضاء علي الاقتراح المقدم من العضو ، ولإنهاء باب المناقشة بصدد هذه المادة

(٥٨) من المشروع أخذ رئيس المجلس للرأي عليها كما أقرتها اللجنة وكان الرأي بالموافقة ، وأصبحت تلك المادة ٥٨ في المشروع هي المادة (٥٥) في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

ويخلص الباحث من المناقشات السابقة بصدد مفهوم رياض الأطفال وكما حدده المشرع بعد المناقشات أنها نظام تربوي يحقق للتنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للاحتاق بها . وطالما هي نظام تربوي فيكون له مدخلاته وعملياته ومخرجاته .



وتوضح الأكييات التربوية أن رياض الأطفال " تسمية ترجع إلى فردريك فروبل حيث افتتح ١٨٤٠ أول مدرسة للأطفال ولسامها روضة الأطفال Kindergarten في قرية بلانكنبرج Blankenberg وقبل بها الأطفال الذين ترلوت أعمارهم بين ٣-٧ سنوات ، ويرجع سبب التسمية إلى أن "فروبل" اعتبر مدرسة الطفولة كروضة ينمو فيها الأطفال كما تنمو النباتات والأزهار في البساتين (١٧ : ١٥١) .

معنى الروضة - مناقشات الأعضاء :

طلب رئيس المجلس من المقرر تلاوة المادة (٥٩) من المشروع ونصها " مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث تعتبر روضة الأطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وتقوم على الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية " (٢٠ : ٢٢) وعندما طلب رئيس المجلس ملاحظات الأعضاء علي هذا النص تقدمت الحكومة بالاقترح التالي :

اقترح الحكومة : اقترح السيد الدكتور وزير التربية والتعليم أن يضاف إلى هذه المادة عبارة : ولكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة لكي نحدد المرحلة بوضوح، وطلب رئيس

المجلس من الوزير موضع هذا التعديل ، فقال السيد الوزير آخر الفقرة . وتحدث عضو آخر وتقدم بتعديل لرفع الالتباس " وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة " (٢٠ : ٢٢) وتدخل رئيس المجلس قائلا : وتقوم على الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية " واستطرد رئيس المجلس قائلا هذا ما اقترحه السيد الوزير ويضاف هذا الاقتراح بعد عبارة " بمدرسة رسمية " وقال العضو : فيه حسم للموقف كله . وعندما لم تبد ملاحظات أخرى من الأعضاء على هذه المادة عرض السيد رئيس المجلس الاقتراح الذي ورد بشأن هذه المادة من المشروع ، ويعرضه الباحث في الجدول الآتي :

م	موضوع الاقتراح	مقتمه	الرأي عليه
١	إضافة عبارة " وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة "	الحكومة ، أحمد فؤاد عبد العزيز	موافقة

وبعد أخذ الرأي علي الاقتراح السابق وكانت نتيجته بالموافقة ، طلب السيد رئيس المجلس من المقرر تلاوة نص المادة (٥٩) من لمشروع معجلة لأخذ الرأي النهائي عليها " مع عم الإخلال بالأحكام الخاصة بنور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث ، تعتبر روضة الأطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة وتقوم علي الأهداف المنصوص عليها في المادة لتالية " ثم طلب رئيس المجلس أخذ رأي الأعضاء عليها معجلة ، وكان الرأي بالموافقة ، و أصبحت تلك المادة (٥٩) في المشروع هي المادة (٥٦) في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ .

ويخلص الباحث من هذه المناقشات إلى أن المشرع يعني بروضة الأطفال أنها: كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها ، وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية، وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة ، وأنها تقوم علي الأهداف المنصوص عليها (قانونا) . وبذلك خرجت للروضة من نطاق نور الحضانة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

أهداف رياض الأطفال - مناقشات الأعضاء :

بدأت مناقشات الأعضاء في شأن أهداف رياض الأطفال بعد أن طلب السيد رئيس المجلس من المقرر تلاوة المادة (٦٠) من المشروع ونصها " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية الآتية :

- ١- التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية .
- ٢- إكساب الأطفال المفاهيم والمهارات الأساسية لكل من اللغة العربية والرياضيات والعلوم والفنون والموسيقى والتربية الحركية والصحة العامة والبيئة والنواحي الاجتماعية .
- ٣- التنشئة الاجتماعية السليمة في ظل قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه .
- ٤- تلبية حاجات ومطالب النمو الخاصة بهذه المرحلة من العمر لتمكين الطفل من أن يحقق ذاته ومساعدته علي تكوين الشخصية السوية للقادرة علي تلبية مطالب المجتمع وطموحاته .
- ٥- الانتقال التدريجي من جو الأسرة إلى جو المدرسة بكل ما يتطلبه ذلك من تعود علي النظام وتكوين علاقات إنسانية واجتماعية مع المعلم والزملاء وممارسة أنشطة التعليم التي تتفق واهتمامات الطفل ومعدلات نموه في شتى المجالات .
- ٦- تهيئة الطفل للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي .

وبعد أن انتهى المقرر من تلاوة نص المادة السابقة في المشروع ، طلب رئيس المجلس ملاحظات الأعضاء علي هذه المادة ، فقال أحد الأعضاء : المادة فيها خمسة أهداف أو ستة أهداف وهذا كثير جدا .. والكلام مكرر كذا مرة .. إلحنا نكتفي أن تكون التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية ونكتفي بهذا البند ونلغي البند كلها لأن هذا البند شامل كل ما جاء في البند للبنود.. واستطرد هذا العضو قائلاً : إكساب الأطفال المفاهيم والمهارات الأساسية لكل من اللغة العربية والرياضيات والعلوم .. لتلميذ عنده أربع سنين .. الكلام ده ممنوع ، نحن لا ندرس في رياض الأطفال لا علوم ولا رياضيات ولا الكلام ده .. وأكتفي فقط بما جاء في مشروع لقانون كما وافقت عليه للجنة (٢٠ : ٢٤) .

ومن حديث هذا العضو نتبين دهشته من هذه الأهداف الكثيرة في المادة كما جاءت في المشروع ولذا طالب بالاكتماء ببند واحد كما جاء في حديثه ، كما اندهش أيضا من إكساب طفل عمره ٤ سنوات للمفاهيم والمهارات الأساسية في اللغة العربية والرياضيات والعلوم (كما جاء في المادة) ورفض ذلك قاتلا : لأن رياض الأطفال لا تدرس هذه المواد .

وعبر عضو آخر عن اتفاقه مع العضو السابق قاتلا : لا داعي لهذا التزديد في المادة : تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية والخلقية ... والدينية " (٢٠ : ٢٤) .

وطالب عضو ثالث بحذف هذه المادة كلها لأنها مكررة في عدة مواد قاتلا : نفس الألفاظ ونفس الكلمات أى قانون هذا ؟ ، نحن نكرر أنفسنا في كل المواد ... وطالب بتخفيف مواد القانون بحيث تبقى صالحة للتطبيق وتفيد الطفل (٢٠ : ٢٥) .

وختلف عضو رابع مع من سبقه من الأعضاء قاتلا " المادة متوازنة وهي تهيئة الطفل .. وطالب بإضافة اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، لأن اللغات الآن تعني عنصرا مهما وأساسيا في تهيئة الطفل لتلقي العلوم خاصة باللغات الأجنبية (٢٠ : ٢٥) .

وأيد عضو خامس كلام زميله السابق قاتلا : " لا بد من إضافة اللغة الأجنبية لتواكب التطور الحاصل في العالم كله .. وطالب بإضافة إكساب الأطفال المفاهيم والمهارات الأساسية لكل من اللغة العربية والرياضيات واللغة الأجنبية " (٢٠ : ٢٥) .

ويخلص الباحث إلى أن مناقشات الأعضاء بصدد أهداف رياض الأطفال كما جاءت في مادة المشروع لنقسم الأعضاء في شأنها بين معارضين لها بالشكل الذي جاءت به ، ومن ثم طالبوا بالتعديل ، وبين مؤيدين لها كما جاءت في المشروع مع إضافة اللغات الأجنبية .

تعقيب الحكومة : عقب السيد وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى قاتلا : حرصا علي وقت المجلس ... هناك اقتراح محدد وهو أن نبقي علي صدر المادة بحيث تكون كما يلي : " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق التنمية

الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية " ونكتفي بهذا لأن الباقي عبارة عن تفصيلات لا داعي لها واستطرد قائلا : هذا هو الاقتراح الذي نعرضه ، وطلب الرجاء بالموافقة عليه .

وبعد أن انتهت الحكومة من تعقيها والاقتراح الذي تقدمت به طالبة الرجاء بالموافقة عليه قال السيد رئيس المجلس : هذا الاقتراح هو المقدم من السيدين العضوين الدكتور فاروق رخا وهرماس رضوان ، وقام بتفصيل الاقتراح كما يلي " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية " وطلب رئيس المجلس ملاحظات أخرى من الأعضاء علي هذه المادة ، وعندما لم تبد ملاحظات عرض السيد رئيس المجلس الاقتراحين المقدمين بشأن هذه المادة لأخذ الرأي عليهما . ويعرضهما الباحث في الجدول التالي :

م	موضوع الاقتراح	مقدمه	الرأي عليه
١	وهو الأبعد مدي ، ويقضى بحذف هذه المادة كلية .	البري فرعلي	أقلية
٢	" تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة ... والخلقية والدينية "	الدكتور فاروق رخا - هرماس رضوان - الحكومة	موافقة

وعقب رئيس المجلس قائلا : أما وقد وافق المجلس علي هذا الاقتراح ، فلا داعي لعرض الاقتراحين المقدمين من السيدين العضوين محمد خليل أم وأحمد شيبه بإضافة اللغات الأجنبية ، وطلب من المقرر تلاوة المادة معدلة " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية " ثم طلب رئيس المجلس أخذ رأي الأعضاء علي هذه المادة معدلة ، وكانت النتيجة (موافقة) . و أصبحت المادة (٦٠) في المشروع هي المادة (٥٧) في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

ويخلص الباحث إلى أنه يتبين من هذه المناقشات الوعي التام من جانب المشرع بأهداف رياض الأطفال في التنمية الشاملة والمتكاملة لطفل ما قبل سن المدرسة ، ووعيه التام أيضا بمجالات تلك التنمية . ويتجلى ذلك في الصياغة الدقيقة للمادة والاهتمام بالأمر الكلي وترك التفاصيل والجزئيات إلى تشريعات أخرى أقل درجة .

التبعية والإشراف - مناقشات الأعضاء :

تلا المقرر نص المادة (٦١) من المشروع بعد أن طلب رئيس المجلس ذلك، ونصها " تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التعليم وإشرافها الإداري والفني ، ويصدر بتحديد مواصفاتها وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ، ومقابل الالتحاق بها قرار من وزير التعليم " وبعد ذلك طلب رئيس المجلس ملاحظات الأعضاء بشأن هذه المادة ، وعندما لم تبد ملاحظات ، قال السيد رئيس المجلس في عبارة تقريرية : إن الموافقة علي هذه المادة كما وردت من اللجنة يفضل برفع يده (موافقة) ويلاحظ الباحث أنه قد تمت الموافقة علي هذه المادة (٦١) من المشروع التي أصبحت (٥٨) من القانون في شأن تبعية رياض الأطفال والإشراف عليها دون أية ملاحظات من الأعضاء ، ومن ثم لم تترك بشأنها مناقشات ، أو تعقيب من الحكومة. وأغلب الظن أن المسائل التي تضمنتها المادة مسائل فنية وتنظيمية تخص بها وحدها وزارة التربية والتعليم و هي من صميم مسؤولياتها وسلطانها ولا تتازعها سلطة أخرى في مثل هذه المسائل .

ويري الباحث أن المغزي التربوي الذي قصده المشرع من إخضاع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم يكمن في توفير الحد الأدنى من الرعاية التربوية ، والتنشئة الاجتماعية السليمة من كافة النواحي لطفل ما قبل المدرسة ، لضمان الوحدة الوطنية ولتحقيق تماسك النسيج الاجتماعي في الوطن الواحد.

ويلاحظ الباحث أن المشرع قد أحال المسائل المتضمنة في هذه المادة إلى تشريع أقل درجة من القانون مكتفياً بالنص علي القواعد العامة والأمر الكلية بالقانون.

وحيث قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعرض الباحث الأمور التفصيلية لسابقة علي الوجه التالي : (١٩ : م ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢) .

فتح فصول رياض الأطفال :

اشترطت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل أنه للموافقة علي فتح فصول لرياض الأطفال يجب توافر للشروط الآتية :

- ١- أن تكون المدرسة الابتدائية التي ستلحق بها فصول رياض الأطفال من المدارس التي تعمل فترة واحدة بنظام اليوم الكامل .
- ٢- أن يكون بالمدرسة عدد مناسب من الحجرات الإضافية حتى لا يؤدي تخصيصها - روضة أطفال - إلى الحد من قدرة المدرسة الابتدائية علي استيعاب التلاميذ بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي ، أو تؤدي إلى ارتفاع كثافة الفصول عن المعدلات المقررة .
- ٣- توافر شروط الصلاحية الهندسية والفنية والصحية بالمبني المدرسي ، وأن تكون به المرافق المناسبة وبخاصة الأبنية ودورات المياه الصحية وغيرها .
- ٤- تخصص حجرات رياض الأطفال بالطابق الأرضي للمدرسة ، وتكون هذه الحجرات جيدة الإضاءة والتهوية ومساحتها مناسبة ، وتحتوي كل حجرة علي حوض مياه منخفض في مستوي الأطفال .
- ٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال بالروضة من أخطار التلوث والحريق والزلازل ، وعدم قربهم من مصادر الطاقة المختلفة كهرباء - سخانات - مواد كيماوية - مواد بترولية - وغيرها ما يسبب مخاطر للأطفال . وفي حالة وقوع مخاطر تقع المسؤولية علي المعلمة وإدارة الروضة .
- ٦- ويخلص الباحث إلى أن اللائحة قد وضعت مجموعة من الشروط لفتح فصول لرياض الأطفال ، ومن هذه الشروط في مجموعها تتحدد مواصفات

رياض الأطفال وكيفية إنشائها ، وحماية الأطفال من المخاطر المختلفة وتأمين حياتهم اليومية بالروضة . وهذه المواصفات في جملتها تتعلق بإمكانات المبني المدرسي التي تلحق به فصول رياض الأطفال .

شروط القبول برياض الأطفال :

اشترطت للاتحة لقبول الأطفال بالرياض الشروط التالية :

- ١- يكون سن الطفل ما بين الرابعة والسادسة وفي حالة زيادة الطلب من المتقدمين علي الروضة يكون للقبول تنازليا من أعلي سن للمتقدمين حتى الحد الأدنى المقرر ، واشترطت للاتحة تنفيذاً لحكم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون للطفل أنه لا يقبل من نقل أعمارهم عن أربع سنوات .
- ٢- وطبقاً للقواعد العامة في حساب السن في مجال التربية والتعليم ، يكون حساب السن للقبول برياض الأطفال بالمدارس الرسمية أو بالمدارس الخاصة بمصروفات حتى أول أكتوبر .
- ٣- ويجوز قبول أطفال في الصف الثاني برياض الأطفال بشرط ألا يقل سنهم عن خمس سنوات . وبهذا الصدد يذكر الباحث أنه علي غرار ما اشترطه المشرع في الصف الأول بالرياض ألا يقل عمر الطفل عن أربع سنوات لشرط في الصف الثاني ألا يقل عمر الطفل عن خمس سنوات في حالة جواز قبوله .
- ٤- لا يجوز قبول أطفال في سن الإلزام بفصول رياض الأطفال . والحكمة من ذلك الشرط هو أن الأطفال الأكبر من ست سنوات تجاوزوا مرحلة الرياض وأصبحوا في مرحلة الإلزام بالحلقة الأولى (الابتدائية) من للتعليم الأساسي ، ومن ثم لا يجوز قبولهم برياض الأطفال لأنهم تجاوزوا السن المقررة (٤-٦ سنوات) .

ومن الجدير بالذكر أن القاعدة القانونية التي تحدد سن قبول الأطفال برياض الأطفال هي قاعدة قانونية أمره لا يجوز الاتفاق بين الأطراف علي مخالفة أحكامها . وتكون المخالفة هنا بقبول أطفال أصغر أو أكبر من السن المقررة (٤-٦ سنوات) وعليه لا يجوز الاتفاق بين ولي

أمر الطفل ومديرة الروضة علي قبول طفل أصغر من أربع سنوات أو أكبر من ست سنوات ، ومثل هذا الاتفاق يعد باطلا وكأنه لم يكن ومن ثم لا ينتج آثاره القانونية في قبول الطفل بالروضة، لأنه اتفاق علي عكس حكم القاعدة القانونية الأمرة . وثبتت للقاعدة القانونية الأمرة قوتها بهذا الشكل لأنها تمثل الإرادة العليا للمجتمع في تنظيم نشاط ما علي وجه معين، فالقانون يضع أوامر (قواعد قانونية) واجبة الاتباع وتتضمن قيودا علي حرية الأفراد في مسائل معينة (٩ : ٩١) ومن هذه المسائل هنا شرط سن الالتحاق برياض الأطفال .

إدارة الروضة وتنظيم العمل بها :

تتولى إدارة روضة الأطفال المديرية / الناظرة وتكون مسئولة عنها مسئولية كاملة من حيث تطبيق القوانين المنظمة واللوائح والنشرات والكتب الدورية وغيرها . كما تكون مسئولة عن حسن سير العمل بالروضة ، وذلك علي اعتبار أن المديرية / الناظرة هي المسئول الإداري الأول أو الأعلى بالروضة .

وتشترط اللائحة (م ١٢٩) أن تكون حاصلة علي مؤهل عال تربوي درجة البكالوريوس في دراسات الطفولة من إحدى كليات التربية ، وأن تكون ذات خبرة في هذا المجال لا تقل عن خمس سنوات ، وذلك حتى تتوفر لديها الخبرة الكافية في مجال الطفولة أو أن تكون حاصلة علي مؤهل أعلى من درجة البكالوريوس في دراسات الطفولة كأن تكون حاصلة علي درجة دكتوراه متخصصة في دراسات الطفولة أو درجة الماجستير .

وتشترط اللائحة في معلمة رياض الأطفال أن تكون حاصلة علي مؤهل عال تربوي بكالوريوس في دراسات الطفولة من إحدى كليات التربية . وفي حالة عدم توافر هذا الشرط في المؤهل يجوز تعيين الحاصلات علي مؤهل عال تربوي في تخصصات أخرى بشرط الحصول علي دبلوم في دراسات الطفولة لمدة عام دراسي .

أما من حيث التدريب في مجال رياض الأطفال لتحقيق التنمية المهنية المستدامة فتشترط اللائحة أن يكون تدريب المعلمات والعاملات في مجال رياض الأطفال بصفة دورية سنويا

ولمدة أسبوع . ويشترط أن تكون برامج التدريب نظرية وعملية . بحيث تكون البرامج النظرية بواقع ثلث البرامج وأن تكون البرامج العملية بواقع ثلثي البرامج وذلك لتحقيق التكامل فى برامج التدريب بين الجانبين النظرى والعملى مع ملاحظة أن البرامج العملية تزيد عن البرامج النظرية وذلك لاكتساب الخبرة العملية اللازمة وتحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمات والعاملات رياض الأطفال.

أما عن تنظيم العمل برياض الأطفال

فيقوم على الأسس الآتية حسب ما جاء فى المادة (١٢٨) من اللائحة :

- ١- تقسيم قاعة الرياض إلى أركان للنشاط تحوى على مسرح عرائس ومكتبة ، منضدة للفن، منضدة للعلوم ، لوحة وبرية ، مجموعة متنوعة من المكاتب بأحجام وألوان مختلفة ، منطقة مغطاة بالموكيت ومجهزة بملابس لل كبار لألعاب التمثيل والخيال .
 - ٢- ترتيب المناضد فى شكل مجموعات .
 - ٣- تجهيز مجموعة من النمل القماش ، يساعد الأطفال فى عملها.
 - ٤- تجهيز الفناء بألعاب التسلق والتزحلق والأطواق.
 - ٥- تنظيم لقاءات مع أولياء الأمور مرة كل شهر .
 - ٦- لا يتجاوز عدد الأطفال فى القاعة ٣٦ طفلا مع توفير مساحة تتسع لممارسة الأنشطة وتغيير الأركان من وقت لآخر.
 - ٧- يخصص لكل قاعة معلمتان وعاملة ، ويخصص لكل روضة معلمة موسيقي .
 - ٨- لا يقسم اليوم فى الروضة إلى حصص دراسية (التقسيم التقليدى) بل يكون العمل فى الروضة بنظام اليوم المتكامل بحيث يمارس الأطفال أنشطة متنوعة ويمرون بخبرات متكاملة تنمى فيهم الجوانب الروحية والخلقية والجسمية والحركية والاجتماعية والانفعالية.
- ويراعى تقسيم اليوم بالروضة إلى فترات بين الأنشطة الهادئة والحركية ، ويخصص أوقات للنشاط الحر خلال اليوم لعدم إرهاق الأطفال .

- ٩- تختص وزارة التربية والتعليم بتأليف كتب الأنشطة المتنوعة لتنمية مهارات وقدرات الأطفال وكذا وضع أئمة المعلم وتوزعها الوزارة على جميع رياض الأطفال .
- ١٠- لا يجوز استخدام كتب إضافية خارجية لهذه المرحلة العمرية .
- ١١- تجهز الرياض بوسائل تعليمية تتناسب مع خصائص واحتياجات هذه المرحلة العمرية .
- ١٢- لا يجوز استخدام الألعاب الميكانيكية بالرياض حماية للأطفال من المضار .
- ١٣- لا يجوز إجبار الأطفال على الكتابة والاكتهاف ببطاقات إعداد الطفل للكتابة كما لا يجوز إعطاؤهم ولجبات منزلية أو عقد امتحانات و إعطاء درجات عنها للأطفال .

الاشتراكات ومقابل الخدمة بالروضة :

تقرر (م ١٣١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ أنه يتم تحصيل الاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية والتأمينات من أطفال الرياض التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية بنفس المبالغ المقررة على تلاميذ الصف الأول الابتدائي، وفضلا عن ذلك يجوز تحصيل مقابل للخدمات الإضافية الأخرى التالية التي تؤدي للأطفال بالروضة : نشاط عام ، تنظيم للتعليم ، تغذية . وذلك حسب القواعد المالية المنظمة التي يحددها مدير مديرية التربية والتعليم على ضوء الظروف الاجتماعية لكل محافظة وأطفال كل روضة ونوع الخدمات التي تقدمها للروضة ، وذلك لاختلاف المحافظات حسب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية باختلاف المحافظات الحضرية عن الريفية ومستواها الاقتصادي .

وتلتزم المديرية أو الإدارة التعليمية بالإتفاق على رياض الأطفال التابعة لها ، شأنها في ذلك شأن المدارس الابتدائية الملحقة بها هذه الرياض .

ويخصص لكل روضة سلفة مستديمة لمواجهة الصرف على الأمور الطارئة
أو الأمور العاجلة .

وتوجه حصيلة مقابل النشاط العام لتقديم خدمات إضافية في مجالات الأنشطة التربوية و إصلاح وتعويض الأدوات والأجهزة اللازمة لكل نشاط . وتوجه حصيلة مقابل تنظيم التعليم (الرعاية) بالرياض لأوجه الصرف التالية :

- أ- المكافآت التشجيعية للعاملين بالروضة ويصدر بها قرار من مدير مديرية التربية والتعليم بحيث لا تزيد عن ٥٠% من جملة حصيلة هذا المقابل النقدي .
- ب- المستلزمات التعليمية الإضافية اللازمة للروضة .
- ج- التجهيزات الإضافية اللازمة للروضة .
- د- المطبوعات الإضافية اللازمة للروضة .

ومن الجدير بالذكر أن أوجه الصرف السابقة تزيد من كفاءة الروضة في تقديم سبل الرعاية التربوية للأطفال بها .

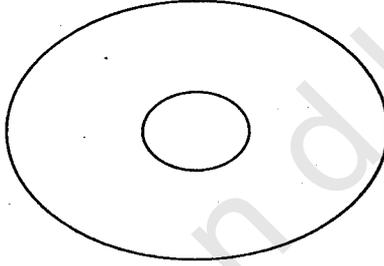
ثالثاً : تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة :

من المسلم به أنه قد تزايد الاهتمام بالطفل في السنوات الأخيرة ، وتعددت أوجه الرعاية المقدمة له في مجالات مختلفة اجتماعية وصحية وتربوية وتعليمية وثقافية وغيرها . وانطلاقاً من مؤتمر التعليم للجميع Education for all (جومتين ١٩٩٠) الذي استهدف و أكد علي الرعاية المبكرة للطفل ونمائه يكون توفير تلك الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أمراً ضرورياً لسنماء أطفال هذه المرحلة . لذا تبذل الجهود الكثيرة في تنمية مرحلة الطفولة المبكرة ورعايتها . ورغم هذه الجهود المبذولة يكون الاعتراف بأنها لا تزال غير كافية لتحقيق الرعاية المطلوبة للأطفال .

وتشير الأدبيات التربوية لمرحلة الطفولة المبكرة إلي أهمية تلك المرحلة من حياة الإنسان وإلبي ضرورة توفير مؤسسات رياض الأطفال ذات الجودة العالية لتحقيق الأهداف التربوية في تلك المرحلة الذهبية من عمر الطفل ، ومن ثم يكون التساؤل قائماً كيف يمكن تحقيق جودة الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة (٤-٦ سنوات) والارتقاء بهذه الرعاية ، حتى تكون من أجل تميز الطفل ، ويصبح هذا التميز لجميع الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة .

لذا يسعى الباحث إلى وضع تصور مقترح لتحقيق ذلك ، وتقوم فكرته على أساس التقاء مجموعة من العوامل المختلفة والمتعددة ، تدور في فلك بؤرة التصور ومركزه .

ويصوغ الباحث هذه لفكرة صياغة هندسية برسم دائرة كبرى تمثل السياق الاجتماعي الذي توجد فيه مؤسسات رياض الأطفال ، وعلي محيط هذه الدائرة توجد مجموعة من العوامل المختلفة تمثل أبعاد ومحاور التصور التي تكون فاعلة ومؤثرة في مؤسسات الرياض . ويكون مركز هذه الدائرة هو محل اهتمام التصور ويتمثل في دائرة صغيرة تمثل روضة الأطفال التي تتأثر بكل الأبعاد التي تقع علي المحيط الخارجي وتحدث فعل الارتقاء بهذه المؤسسات . وهذا ما يوضحه الشكل التالي :



- ١ - إعادة هيكلة بنية نظام التعليم في مصر .
- ٢ - المشاركة لمجتمعية .
- ٣ - إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال .
- ٤ - إنشاء قواعد بيانات ومعلومات .
- ٥ - إنشاء قسم لبحوث رياض الأطفال .
- ٦ - تعميم الرياض وتوفير الأبنية المناسبة .
- ٧ - لتجهيزات والوسائل لتكنولوجية .
- ٨ - زيادة معدلات لعيد والالتحاق .
- ٩ - إنشاء قواعد بيانات ومعلومات .
- ١٠ - معلمات رياض .

عناصر التصور :

١- إعادة هيكلة بنية نظام التعليم في مصر :

يوجب لفهم الجيد لأهمية السنوات المبكرة من حياة طفل ما قبل المدرسة خاصة في العامين الرابع والخامس ضم الرعاية التربوية لهذا الطفل إلى مرحلة التعليم الأساسي ، فهناك إجماع متزايد علي للتلازم بين رعاية الطفل وتعليمه ، لأنه لا يمكن رعاية الأطفال جيدا دون تعليمهم ، كما أنه لا يمكن تعليمهم جيدا ما لم تقدم لهم الرعاية الجيدة (٧ : ٧١)

لذلك فإن رياض الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية تكون ضمن المدرسة الابتدائية Elementary school ويسبق المدرسة الابتدائية عام واحد في رياض الأطفال (١٨ : ١٤٠).

وعلى ضوء ما أوصى به المؤتمر القومي لتطوير مناهج التعليم الابتدائي ١٩٩٣ في مصر من حيث تطوير بنية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بالعمل على أن تصبح رياض الأطفال بعاميتها الرابع والخامس من عمر الطفل جزءاً من التعليم الأساسي الإلزامي (٢ : ٧٦)، لذا يقتضي العمل على تغيير بنية النظام التعليمي في مصر وإيجاد هيكلية جديدة له ، وذلك بتخاذ الإجراءات اللازمة لضم العامين الرابع والخامس من عمر الطفل إلى النظام التعليمي الرسمي ويصبح جزءاً لا يتجزأ منه ، لرعاية طفل ما قبل المدرسة الرعاية التربوية اللازمة والضرورية، ويصبح النظر إلى هذين للعامين على أنهما عامان ذهبيان تربويان ، وكجزء تربوي مكنون . كما يقتضي العمل أيضاً على إجراء التعديل التشريعي المطلوب للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم وتعديلاته ، وبهذا التعديل التشريعي تصبح رياض الأطفال جزءاً من نظام التعليم الأساسي الإلزامي في مصر . ومن الجدير بالذكر أن التحاق الأطفال برياض الأطفال في ألمانيا الاتحادية يكون إلزامياً (١٨ : ٣٣٣) كما أن التعليم قبل الابتدائي في فرنسا يعد جزءاً أساسياً من نظام التعليم وبصفة خاصة ما بين الرابعة والخامسة من عمر الطفل ، وتصل نسبة التحاق الأطفال إلى ١٠٠% وتشرف وزارة التربية والتعليم في فرنسا على مدارس ما قبل التعليم الابتدائي إشرافاً مباشراً وتهتم بتحقيق العناية بالطفل الفرنسي ورعايته رعاية كاملة من خلال إشراف خاص على هذه المدارس (١٨ : ١٩٦) .

٢- المشاركة المجتمعية:

إن إعادة هيكلة نظام التعليم في مصر وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة لا يحقق في حد ذاته الطموحات التربوية في الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، لأن هذه التعديلات التشريعية لا تخرج عن كونها مجرد نصوص في متن القانون تعبر عن آمال وطموحات تربوية، أما الذي يحولها من حالة النص والأمل إلى حالة الفعل والعمل هو الدعم والمساندة المجتمعية ، فحق طفل أو أطفال ما قبل المدرسة في الرعاية التربوية أو حقهم في الروضة

واجب يقع علي عاتق المجتمع كله في تحويل هذا الحق المدون في متن القانون إلى حقيقة ملموسة في الواقع .

ويكون من الواجب هنا الإقرار بالجهود الفردية والأهلية المبذولة في مجال رياض الأطفال ، وأن هذه الجهود رغم أهميتها لم تكن كافية وحدها لدعم ومساندة الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، بل لا بد من تضافر كافة الجهود الفردية والأهلية والجمعيات غير الحكومية التي تستطيع أن تؤدي خدمات في غاية الأهمية في مجالات تنمية الطفولة المبكرة ، ولابد من التنسيق بين هذه الجهود حتي تصبح قوة في هذا المجال . لأنه مع عظم الغايات والطموحات في تربية طفل ما قبل المدرسة ورعايته ، تعجز الأموال المخصصة لرياض الأطفال في الموازنة العامة عن تحقيق تلك الغايات والطموحات المستقبلية ، ومن ثم تصبح المشاركة المجتمعية ضرورة قومية ملحة لدلائنها الاجتماعية علي تماسك النسيج الاجتماعي ووحدة الهدف في مساندة ودعم الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

والمشاركة أو المساندة المجتمعية المأمولة " ليست شعارا تربويا ولا شعارا مجتمعا ، وإنما يجب أن يتحول إلى واقع " (١١ : ١٥) ملموس ومحسوس في مشاركة مجتمعية فاعلة وحقيقية من جانب مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال وقطاعات الإنتاج في المجتمعات المحلية والموسرين من أفراد المجتمع ، وغير ذلك ، والعمل مع كل ذلك كشريك لتحقيق الأهداف المرجوة من رياض الأطفال ، لأن فكرة المساندة أو المشاركة المجتمعية أصبحت فكرة أساسية في التخطيط التعليمي والتربوي ، لأنها " تستطيع أن تمدنا بالطاقمة المضافة ... ونستطيع من خلالها أن نجتاز الفترة الحالية وأن نقضي علي الفجوة بين الموارد المتاحة والطموحات الهائلة التي يجب أن نحققها (١١ : ١٥) في مجال الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، لأنه لا يمكن تحقيق تلك الرعاية التربوية لجميع الأطفال من ٤-٦ سنوات ، وتعميمها في كل البيئات والأماكن علي مستوى الدولة في ظل الموارد المالية الحكومية الحالية . ففي بريطانيا والصين " توفر الدولة المستوى الأدنى من الدعم لمؤسسات رياض الأطفال في حين يتحمل أولياء الأمور الجزء الأكبر من التمويل ، وقد يشترك في هذا التمويل جهات خاصة أو هيئات مجتمعية " (٢٩ : ٢) .

ولكل ما سبق يصبح من الضروري العمل علي تنمية الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة المجتمعية لمساندة ودعم مرحلة رياض الأطفال . وكذلك لابد من تعميق مفهوم الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، وهذه مسئولية مجتمعية يقوم بها المجتمع بمؤسساته و أنظمته المختلفة الحكومية والمدنية . وإذا كان الباحث يؤكد علي المشاركة المجتمعية وضرورتها الملحة في دعم ومساندة الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، فإنه يؤكد أيضا علي ضرورة قيام الدولة بتنفيذ التزامها ومسئولياتها عن تلك الرعاية كواجب فرضه عليها دستور ١٩٧١ في مادته العاشرة " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى للنشء .. وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم " ، وأكد أيضا ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

٣ - إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال :

يرتبط هذا العنصر ارتباطا عضويا بالعنصر السابق عليه ، حيث يؤكد واقع مؤسسات رياض الأطفال أن غالبية هذه المؤسسات ، خاصة الأهلية منها ، ينطبق عليها مفهوم الإيواء أكثر من مفهوم الرياض ، ويرجع السبب في ذلك إلي القصور النوعي بالرياض ونقص التجهيزات وقلة الإمكانيات فيها ، ومن ثم يتطلب هذا الواقع تدعيم تلك المؤسسات بزيادة إمكانياتها المادية وتجهيزاتها لزيادة كفاءتها وتحقيق أهدافها . ورغم الاهتمام بتخصيص جزء من الموزنة العامة للدولة وخطط التنمية الشاملة وبرامجها لرعاية طفل ما قبل المدرسة من خلال مؤسسات الرياض ، إلا أن هذه المخصصات المالية غير كافية لتحقيق المأمول من رياض الأطفال .

لذا يكون إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال أمرا ضروريا علي مستوي المحافظات والمراكز الإدارية والمحليات ، وتمول هذه الصناديق عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وجمعيات الإنتاج ورجال الأعمال ، وأن يكون للمحليات دور فعال في المساندة المجتمعية في ذلك . لأن الإنفاق وزيادة الإنفاق علي الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة من خلال رياض الأطفال أمر لا يحوطه أي شك ، لأن هذا الإنفاق ليس استهلاكاً ، ولكنه في الحقيقة نوع من استثمار المستقبل في أطفال الرياض وهذا النوع من الاستثمار هو " استثمار أمثل في عصر يقوم فيه الاقتصاد علي المعرفة ، ولقد بينت الدراسات ... أن توفير

الرعاية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة له فوائد كثيرة ، وأن عائد تقديم برامج رعاية الأطفال في السنوات الأولى من العمر تعادل أضعاف تكلفة تلك البرامج " (١٠ : ١٦٧)

٤- إنشاء قواعد بيانات ومعلومات عن أطفال ما قبل المدرسة :

أصبحت قواعد البيانات والمعلومات التربوية أحد المقومات الأساسية لزيادة فعالية الإدارة التربوية ، وترشيد عملية صنع السياسات التربوية والتعليمية . ومتابعة خطط التجديد والإصلاح التربوي ، فضلا عن تقديم خدمات معلوماتية للمعنيين والمسؤولين . لذا يكون الاهتمام بإنشاء قواعد البيانات والمعلومات عن أطفال ما قبل المدرسة على المستوى العام للدولة ، ومستوى المحافظة ، والمدينة والحي والقرية وهو أمر ضروري وبالغ الأهمية ، وأن تكون هذه البيانات أمام المعنيين بالسياسة والتخطيط ومتخذي القرار التربوي ، حتى يكون القرار رشيدا في هذه المرحلة المهمة من حياة الإنسان . وتقسم هذه القواعد البيانية (الكمية والكيفية) إلى محاور هي :

- ١- الأطفال : يتضمن هذا المحور إحصاءات مختلفة وحديثة عن عمر الأطفال ، وعددهم وبيانات صحية عن الطفل ، وبيانات اقتصادية واجتماعية عن أسرته وغيرها .
- ٢- مؤسسات الرياض : وتتضمن إحصاءات مختلفة عن هذه المؤسسات من حيث حالة المبني والمساحة أو السعة وعدد الأطفال بها وعدد القاعات وكثافة الأطفال ، والإضاءة والتهوية ، والأفنية والإمكانات المختلفة ، والأجهزة بالروضة ، ونوع البيئة (ريف / حضر) وعدد المعلمت بها ، والإدارة التعليمية ، المحافظة ، وغيرها .
- ٣- المعلمات : إحصاءات مختلفة عن المؤهل ، خبرة المعلمت ، تربيهن وغيرها .
- ٤- الأنشطة التربوية : بيانات عن أنواع الأنشطة التربوية التي يمارسها الأطفال في كل روضة والأدوات والتجهيزات اللازمة .

ومن الجدير بالذكر أنه ينبغي الاستفادة من قواعد البيانات والمعلومات بالدول الأخرى (عربية وأجنبية) للاستفادة من خبراتها وتجاربها في مجال تربية طفل ما قبل المدرسة ، وتبادل الخبرة في هذا المجال .

كما تجدر الإشارة إلى أن نظم المعلومات وقواعد البيانات تساعد في دعم ومساندة إدارة رياض الأطفال من حيث تسجيل الأطفال الجدد ، وحفظ سجلات الأطفال حيث يكون لكل طفل سجل خاص لمستواه الاقتصادي والاجتماعي ... ومستوي تعليم الوالدين وعملها ، وعدد أفراد أسرة الطفل ، والإمكانات المنزلية ، كما يتم تسجيل ملاحظات المعلمة علي نكاته الفطري ومدى مشاركته في الأنشطة التربوية بالروضة ونموه ومدى انماجه مع الأطفال . وملاحظات إدارة الروضة عن كل طفل من حيث نموه في المجالات المختلفة البدنية والعقلية والاجتماعية والصحية والوجدانية ، وغيرها .

٥ - إنشاء قسم لبحوث رياض الأطفال :

يتم إنشاء هذا القسم بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ويقوم هذا القسم علي إجراء البحوث المختلفة في مجال الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة (٤-٦ سنوات) . ويتم دعم ومساندة هذه البحوث ماديا وتحفيز الباحثين في هذا المجال. كما يتم وضع الخطة البحثية لهذا القسم بالاشتراك مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ، والإدارة العامة للطفولة بجامعة الدول العربية .

٦ - تعميم الرياض وتوفير الأبنية المناسبة :

يتبين من خلال المرجعيات المختلفة السابقة الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة من حياة الإنسان " وتقوم استراتيجية وزارة التربية والتعليم علي التوسع في رياض الأطفال الحكومية " (٢٥ : ٨١) لذا يتحتم بالضرورة العمل علي تعميم رياض الأطفال بعد أن تصبح إلزامية لكل الأطفال (٤-٦ سنوات) وفي كافة البيئات، وذلك بعد إعادة هيكلة النظام التعليمي في مصر وإجراء التعديل التشريعي اللازم .

ولتعميم رياض الأطفال وتحويل هذا الحق الدستوري والقانوني إلى حقيقة يكون من الضروري توفير الأبنية المناسبة لرياض الأطفال من حيث عدد للقاعات والأثاث والإضاءة والتهوية والنظافة والأهنية والملاعب ، والأنشطة ووسائل الترفيه . وأن يراعي في تصميم مبني الروضة تركيب الشبكات الكهربائية اللازمة لتوصيل أجهزة الكمبيوتر بالقاعات .

ومن الجدير بالذكر أن تكون كثافة القاعة قليلة من الأطفال ، لأن الكثافة العالية بالقاعة تضر بصحة الأطفال ونموهم ، وتقلل من الرعاية التربوية لهم ، وتعوق حركتهم وأنشطتهم .

٧- التجهيزات والوسائل التكنولوجية :

يؤدي توفير التجهيزات والوسائل التكنولوجية المختلفة إلى إثراء بيئة الروضة ، وأن يراعي في هذه التجهيزات والوسائل " خصائص مرحلة الطفولة المبكرة في النمو السريع والحساسية البالغة للعوامل البيئية ... التي تؤثر على نمو (الطفل) تأثيراً بالغاً ، فالبيئة تؤثر فيه بشكل كبير ، لذا فإن إثراء البيئة التي يوجد فيها الطفل تكون ذات أثر بالغ في عملية التنشئة " (١٠ : ١٦٩) للأطفال ، فالبيئة مربية .

ومن ثم يصبح من الضروري العمل على إمداد مؤسسات رياض الأطفال بالوسائل التكنولوجية المختلفة ومنها الألعاب الإلكترونية حيث تؤدي إلى " استشارات عقلية متعددة، وسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق بعض الأطفال لمستويات من النضج العقلي أسرع من نضجهم العمري " (٢٥ : ١٤٧) وبذلك تؤدي هذه الألعاب الإلكترونية لتنمية طاقات الأطفال وقدراتهم الإبداعية . ويؤدي دعم قدرة الأطفال على استخدام هذه التكنولوجيا إلى أن تصبح بيئة الرياض بيئة ثرية بالمثيرات التي تكسب الأطفال خبرات مضافة تزيد من قدراتهم وتنميتهم .

وبيئة الروضة الثرية بالتجهيزات والوسائل التكنولوجية تنمي في الأطفال القدرة على التعامل مع الوسائل التكنولوجية بالروضة ، مما يساعد على ممارسة الطفل لهذه الوسائل المتاحة بالروضة واستخدامها ، ويكتسب أطفال الروضة المهارات التكنولوجية البسيطة مثل التشغيل / الإيقاف ، استعراض بعض الألعاب c- games ، كما يمارس الطفل بالروضة مهارة التعاون مع أقرانه في تشغيل الجهاز واختيار لعبة معينة والبحث عنها و ممارستها مع أقرانه .

وتوفير التجهيزات المختلفة والوسائل التكنولوجية من كمبيوتر وغيرها بمؤسسات الرياض واستخدام الأطفال لها يعد مؤشراً على تحسين الجودة النوعية للرياض ، إذ من الجدير بالذكر أنه في الصين " تختلف مسميات رياض الأطفال تبعاً لجودة البيئة و الموارد والتربية في

الرياض ، حيث تسمي رياض الأطفال ذات المستوى العالي " رياض الأطفال النموذجية Model Kindergartens في حين تسمي رياض الأطفال ذات المستوى الأقل جودة " رياض الأطفال العادية Normal Kindergartens" (٢٦ : ٢) .

٨- زيادة معدلات القيد والالتحاق بالرياض :

تعمل الدولة بمساندة القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية علي توسيع قاعدة استيعاب الأطفال في عمر ٤-٦ سنوات برياض الأطفال ، حيث كان عدد الأطفال الملتحقين في العام الدراسي ٩٠/٨٩ (١٧٧٧٤٠ طفلا) بينما أصبح عدد الأطفال الملتحقين في العام الدراسي ٩٨/٩٧ (٣١٦٨٠١ طفلا) . ويتضح الفارق بزيادة قدرها (١٣٩٠٦١ طفلا) وبلغت النسبة المئوية للزيادة ٧٨% . (٢٤ : ٩) ويعتبر هذا مؤشرا مهما علي زيادة معدلات قيد والالتحاق الأطفال بالرياض ، نتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي علي هذه الخدمة التربوية للأطفال وزيادة الوعي التربوي للأباء .

ولقد بلغت نسب القيد والالتحاق برياض الأطفال في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٨٥% . (٢٥ : ٨١) وارتفاع هذه النسبة يؤكد تزايد معدلات القيد والالتحاق برياض الأطفال .

ومن الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم تعمل علي " للتدرج في استيعاب الأطفال من سن ٤ سنوات في رياض الأطفال بحيث يتم الاستيعاب الكامل في عام ٢٠١٧ " (٢٥ : ٨١) للأطفال في عمر ٤-٦ سنوات .

ورغم كل هذه الجهود وتلك الطموحات من جانب الدولة ، إلا أن الباحث يرى أنه لا بد من تكاتف الجهود واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في الشريحة العمرية ٤-٦ سنوات وتحقيقه علي وجه الاستعجال لأهميته التربوية ، ولأهمية تلك المرحلة العمرية والدرجة في حياة الطفل وتنميته .

٩- الاهتمام بالأنشطة التربوية :

نطلقاً من أن الطفولة المبكرة هي بوابة المستقبل و ركيزة أساسية لبناء التنمية البشرية ، مما يستوجب توفير الرعاية التربوية للطفل بهدف تميته تنمية شاملة ومتكاملة في كافة الجوانب العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والروحية فالنمو المتناسق عند جون بستالوزي هو هدف تربية الطفل (١٧ : ١٤٦). ويتم تحقيق تلك التنمية الشاملة والمتكاملة للطفل من خلال الأنشطة التربوية المختلفة . فممارسة الأنشطة المختلفة في رياض الأطفال ركن من أركان الرعاية التربوية لأطفال ما قبل المدرسة ، لتنمية استعداد الأطفال وقدراتهم المختلفة .

لذا يكون علي واضعي البرامج التربوية لرياض الأطفال الاهتمام بمواهب الأطفال وميولهم . فالأطفال نشطون بطبيعتهم ولا بد من إفساح المجال لهم حتي يتمكنوا من ممارسة الأنشطة المختلفة الضرورية لنموهم نموا سليما ومتكاملا . كما يكون علي واضعي البرامج أن يدركوا أنه من الممكن تحقيق التربية الشاملة بالرياض عن طريق ممارسة الأطفال لمجموعة من الأنشطة التربوية بشرط أن تكون معلمة الروضة واسعة الأتق بعيدة النظر وغير محدودة الفكر . لأن مرحلة رياض الأطفال ليست مرحلة تزويد الطفل بالمعلومات والمعارف المختلفة ، وإنما هي مرحلة تنمية حواس الطفل وحب الاستطلاع و الاستكشاف ، والتعامل مع الأشياء والأقران ، من خلال اللعب والنشاط واكتساب الخبرات وتنمية قدراته العقلية من خلال فك وتركيب الأشياء وتنمية خياله عن طريق القصص والحكايات . " فاللعب وسيلة أساسية للتربية في الطفولة المبكرة.. ومن المبادئ الأساسية في الأيديولوجيا التي تحكم التربية في مرحلة الطفولة المبكرة قيمة المنهج المتمركز حول اللعب والقائم علي أن هناك اعتقادا راسخا بوجود علاقة مباشرة بين اللعب والتربية ، وأن اللعب ضروري للنمو المعرفي والنفسي للطفل (٢٨ : ١١ ، ١٢) .

واللعب هو النشاط الأول عند الأطفال ومن خلاله يمارسون كافة أنشطتهم المختلفة ، فاللعب نشاط تلقائي عند الطفل ، وبهذا الصدد " لاحظ فروبل أن الأطفال المحبين للعب يتميزون بالذكاء والقدرة علي الدراسة والقبالية للتعلم " (١٧ : ١٥٦) فاللعب له دور تربوي مهم في تربية طفل ما قبل المدرسة ، ولقد بين فروبل " أن اللعب له مهمة اجتماعية حيث يساعد الأطفال

علي التعامل مع أقرانهم ويكسبهم التعاون ، ويكون لديهم علاقات إنسانية سليمة ، كما لاحظ فروبل أن الإيقاع وتأدية الحركات الرياضية بمصاحبة الموسيقى أمر محبب لجميع الأطفال (١٧ : ١٥٦) ومن ثم يتمثل الأساس التربوي لرعاية طفل ما قبل المدرسة في اللعب والغناء والأدوات والآلات الموسيقية اللازمة . " ومن خلال الموسيقى والرقص والمسرحيات واللعب تظهر قدرة الأطفال علي استخدام تخيلهم " (٢٦ : ١٣٨) ومن الجدير بالذكر أنه في اليابان يتم تحقيق جميع أهداف الرياض من خلال اللعب والأنشطة الأخرى (١٦ : ١٢٥) ومن هنا تأتي أهمية إتاحة الفرصة للطفل في أن ينمو ويتعلم من خلال اللعب والأنشطة ، ويكتسب الخبرات المباشرة . وبهذا تتجلى أهمية الاهتمام بالمناسط التربوية الرياضية وفنية وموسيقية ومسرحية في تربية طفل ما قبل المدرسة . لذا يكون من الضروري أن تشمل برامج الأطفال علي خبرات في اللعب " ولقد أثبتت الدراسات التي تناولت التربية في مرحلة الطفولة المبكرة أن هناك علاقة قوية بين لعب الأطفال وإبداعهم في الحياة فكما زانت فرص لعب الأطفال كلما زانت قدرتهم علي الإبداع ، فالأطفال يحتاجون إلى فرص لكي يلعبوا مع بعضهم البعض (لعب جماعي) ويلعبوا بصورة فردية أيضا " (٢٦ : ١٤٦) .

ويرى الباحث أنه للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة من خلال الأنشطة التربوية أن تهتم الرياض بالزيارات التربوية والرحلات إلى المتاحف والمعارض حيث تقوم فلسفتها التربوية علي مبادئ هي: المس Touch واسمع Hear وشاهد See وتعلم Learn ، وكذلك الزيارات التربوية للحدائق والمنتزهات ، ويتم توظيف هذه المصادر لخدمة أطفال ما قبل المدرسة بأسلوب شيق محبب للأطفال حيث يؤدي ذلك إلى " تنمية التخيل لدي الأطفال ، وقدرتهم علي الاتصال والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بطرق إبداعية ، وسوف يستكشفون الصوت واللون والشكل والمساحة ، ويستجيبون بطرق مختلفة لما يرونه ويسمعونه ويلمسونه ويحسون به " (٢٦ : ١٣٨) .

وفضلا عما سبق يرى الباحث أن يكون مكون المستقبل ركنا محوريا وأساسيا في أنشطة رياض الأطفال ، لذا لابد من أن يتوفر بالرياض أنشطة تكنولوجية ، وتكون للتجربة اليابانية في

تربية الأطفال المثل في ذلك حيث توفر اليابان لعباً تكنولوجية لأطفالها تنمي فيهم الرغبة في الإبداع وتزيل حاجز الرهبة من التكنولوجيا، كما تساعد علي تنمية حواس الطفل وإكسابه القدرة علي التفكير السليم ، واستخدام الحواس يؤدي إلى النمو العقلي للطفل ، وترى هالويل Haliwell ١٩٩٣ " أن الحاجة إلى الإبداع تمثل الآن مهارة حياتية أساسية وضرورية أكثر من قبل " (٢٦ : ١٣٥) وبذلك تساعد الأنشطة المختلفة علي النمو العقلي والاجتماعي والبدني واكتساب الثقة بالنفس ، وتكون الشعور لدي الطفل بأنه مقبول اجتماعيا من أقرانه ، وتتضح أهميتها وضرورتها في روضة الأطفال و في المدارس فيما بعد .

١٠ - معلمات الرياض :

يعد هذا المحور من الأهمية بمكان في التصور لتفعيل المحاور والأبعاد السابقة للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة . لأن معلمة الروضة هي (مايسترو) الرعاية التربوية للأطفال في رياض الأطفال . لذا يكون قد أصبح من الضروري الاهتمام بمعلمات رياض الأطفال إعدادا وتكويناً قبل الخدمة وتدريباً وتنمية مهنية ورعاية أثناء الخدمة .

وفي سبيل الاهتمام بمعلمات الرياض و إعدادهن إعدادا جامعيا متخصصا تم إنشاء كليات رياض الأطفال ، وشعب الطفولة بكليات التربية ، كما تم إرسال البعثات التدريبية لمعلمات الرياض إلى دول متقدمة .

وفضلا على ذلك يكون من الضروري تدريب معلمات الرياض علي استخدام الوسائل والتقنيات التكنولوجية وتوظيفها في العملية التربوية بالرياض .

وعلي ذلك تستطيع المعلمة المعدة والمدربة تدريباً جيداً توجيه الأطفال علي مشاركة بعضهم بعضاً في ألعابهم ، وفي ضبط انفعالاتهم ، وتحمل المسؤولية وتدريب الأطفال علي تبادل الأدوار علي أن يكونوا قادة أحيانا ومقودين أحيانا أخرى .

ومن الضروري استخدام المعلمات بالرياض " لأساليب تربوية مبتكرة تخاطب كل أنواع الذكاء ، وكل حواس الطفل وعواطفه بالصورة والإشارة ، بالأغنية والعبارة، بالموسيقى

والرياضة ، بالإثارة والحماس ، بالتشجيع والرعاية ، بالمرح والأنشطة ... وأن تستغل كل مصادر المعرفة من كتاب وكمبيوتر وآلة موسيقية " (١٠ : ١٧٠) وغيرها .

كما يكون من الضروري استخدام المعلمات لأسلوب في التربية يخاطب كل حواس الطفل ويثير حماسهم ، وينمي مواهبهم ومهاراتهم المختلفة ، وذلك بتشجيعهن الطفل علي الجري واللعب لتنمية قدراته الحركية والعقلية ، والتحدث مع الطفل لفترات زمنية طويلة لتنمية نكاته اللغوي وقدرته علي التحدث مع الآخرين . فالمعلمة المعدة والمدربة جيدا تعرف أهمية ذلك كله وأثره الجيد في تربية الأطفال . كما تستطيع اكتشاف ميولهم ورغباتهم وتنمية هذه الميول والرغبات .

ومن الضروري أيضا استخدام معلمات الرياض للأنشطة التكنولوجية التي تناسب المستوى العقلي للطفل ، للوصول بقدراته ومواهبه إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه ، لتنمية قدرات الاستكشاف والإبداع لدي الأطفال .

ويوجز الباحث عرض هذا التصور بأبعاده ومحاوره المختلفة في جانب الكم المتمثل في التوسع في الأبنية وزيادة معدلات القيد و الالتحاق وغيرها ، وجانب الكيف المتمثل في كل مؤشرات الجودة النوعية في مؤسسات رياض الأطفال من توفير بيئة تربوية ثرية بالمشيرات التربوية ، وأنشطة تربوية مربية وهادفة ، وكثافة قليلة داخل قاعات الرياض ، وبرامج تربوية جيدة ، وتوفير المعدات والتجهيزات والوسائل التكنولوجية ومعلمة معدة إعدادا متخصصا ومدرسة تدريبا جيدا . ويمثل هذان الجانبان جانب الكم وجانب الكيف في التصور وجهين لعملة واحدة هي الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

رابعا : نتائج البحث :

حيث إن هذا البحث محاولة علمية - متواضعة - لمعرفة موقف المشرع من قضايا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، فالمشرع يحس بأحاسيس المجتمع وممثل لنبضه ، ومهموم بهوموم وقضاياها ومنها القضايا التربوية والتعليمية ، وللتى منها قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، لذا تأتي أهمية النتائج التي يمكن عرضها علي الوجه التالي :

- ١- توجد مرجعيات مختلفة دولية ، سياسية وطنية ، دستورية ، قانونية ، لائحية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر .
- ٢- أصبحت قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ذات بعد سياسي في مجتمعنا منذ اهتمام القيادة السياسية بها .
- ٣- تكشف النتائج عن الوعي التام من جانب المشرع واستنارته وموقفه الإيجابي من قضايا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، من حيث مفهوم رياض الأطفال ، معنى الروضة ، أهدافها ، تبعيتها والإشراف عليها أثناء مناقشة مشروع القانون ، وما قدمه من اقتراحات برلمانية وإزالة اللبس والغموض في نصوص مشروع القانون .
- ٤- تكشف النتائج عن موقف الحكومة وتعيينها على مناقشات الأعضاء واقتراحاتهم، وتمثل ذلك في توضيح الحكومة لنصوص مشروع القانون ، وفي تقديمها لاقتراحات ، تطابق أحيانا اقتراحات الأعضاء ، مما يؤكد موافقة الحكومة على اقتراحات الأعضاء ، كما يؤكد ديمقراطية العملية التشريعية إبان مناقشة مشروع قانون الطفل .
- ٥- يتأكد الوعي التام من جانب المشرع واستنارته عندما راعي مبدأ المرونة في التشريع ، حيث ضمن قانون الطفل الأحكام والقواعد العامة والأمور الكلية وأحوال الأمور الجزئية والتفاصيل إلى اللائحة التنفيذية .
- ٦- حدد المشرع مفهوم رياض الأطفال بأنها نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للاتحاق بها .
- ٧- حدد المشرع معنى الروضة بأنها كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية ، وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة، وأنها تقوم على الأهداف المنصوص عليها قانونا .
- ٨- حدد المشرع أهداف الرياض في مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية . وتهيئة الأطفال ومساعدتهم على الالتحاق بالمدرسة .

- ٩- تبني المشرع في الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة مبدأ التكامل والشمول في تنمية شخصية الطفل في شتي جوانبها .
- ١٠- فصل المشرع بين رياض الأطفال ودور الحضانة ، وجعل رياض الأطفال تابعة لوزارة التربية والتعليم تنفذ خططها وبرامجها ، وتخضع لإشرافها الفني والإداري . بينما جعل دور الحضانة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .
- ١١- كشفت النتائج عن انعدام الدور التشريعي للمرأة إبان مناقشة قضايا رياض الأطفال مما يشير إلى انعدام المشاركة البرلمانية من جانب عضوات مجلس الشعب تجاه قضايا رياض الأطفال إبان مناقشة مشروع ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .
- ١٢- أسفرت نتائج البحث عن تأكيد الوعي الكامل من جانب المشرع بالواقع التربوي للطفل المصري في سن ما قبل المدرسة ، ورعايته تربويا وتنميتة ، وكفالة حقه في تلك الرعاية التي أصبحت من أول حقوق طفل ما قبل المدرسة دون تمييز لأي سبب ، تحت مظلة حقوق الإنسان ، كما تعد تلك الرعاية من أول ولجبات الدولة لكفالتها وصيانتها من كل إهمال أو انقاص .
- ١٣- أسفر البحث عن وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ، مشتملا علي محاور وأبعاد مختلفة .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- اجتماع المتابعة الوزاري للخامس للدول للتوسع الأكثر اكتظاظا بالسكان بتقديم خدمات الطفولة المبكرة - دراسة الحالة القومية في مصر ، القاهرة ، ١٩-٢١ ديسمبر ٢٠٠٣ .
- ٢- الجمعية المصرية لتنمية الطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم :مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي - التقرير النهائي وتوصيات المؤتمر ، القاهرة ، ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣ .
- ٣- المجلس القومي للطفولة و الأمومة وثيقة استراتيجية تنمية الطفولة والأمومة في مصر ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٤- _____ : الطفل والمرأة في مصر - الأطلس البياني ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٥- _____ وثيقة إعلان العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته (٢٠٠٠-٢٠١٠) .
- ٦- اليونيسكو ، اليونيسف :التعليم للجميع في البلدان للتسعة ذات الزيادة السكانية العالية - دراسة تحليلية ، نيودلهي - الهند ، ١٣-١٦ ديسمبر ١٩٩٣ .
- ٧- _____ : وضع الأطفال في العالم - التعليم ١٩٩٩ .
- ٨- جمهورية مصر العربية دستور ١٩٧١ .
- ٩- حسام الدين كامل الأهواني : المدخل إلى العلوم القانونية ، الجزء الأول - نظرية القانون ، (ب.ن) القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ١٠- حسين كامل بهاء الدين : مفترق الطرق - الأعمال الخاصة ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية للعلمة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ١١- حسين كامل بهاء الدين : تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلى لخدمة التعليم للجميع ، كلمة سييلته في افتتاح الملتقى للتشاورى الأقليمى حول تعزيز الشراكة في المجتمع ، لقاهرة ٨-١١ مارس ٢٠٠٣ مجلة التربية والتعليم -المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، العدد ٢٨ ، ربيع ٢٠٠٣ .

- ١٢- ديوبولند فان دالين :مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، (ترجمة محمد نبيل نوقل وآخرين)
، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ١٣- علي الصاوي وآخرون : تقييم أدوار انعقاد مجلس الشعب ، التقرير السنوي الثاني لدور الانعقاد
العادي الثالث للفصل التشريعي السابع جمعية تنمية الديمقراطية - برنامج
المرصد البرلماني ٩٧-١٩٩٨ .
- ١٤- عبد المعز عبد الغفار نجم : حماية الطفولة وفقا لاتفاقات حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق
الطفل ، بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الطفل . كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ،
١٤-١٥ يوليو ١٩٩٨ .
- ١٥- غريب محمد سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ،
الإسكندرية ، ١٩٨٣ .
- ١٦- فاتقة سعيد الصالح : التعليم في دول الشرق الأقصى ، ط٢ ، وزارة التربية والتعليم
بالبحرين - مركز المعلومات والتوثيق - قسم التوثيق التربوي ، البحرين ، ١٩٩٨ .
- ١٧- فتحية حسن سليمان : تربية الطفل بين الماضي والحاضر ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٨- فؤاد أحمد حلمي : في التربية المقارنة ، النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ١٩- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٢٥ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل
الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،
القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ٢٠- مجلس الشعب : الفصل التشريعي السابع - دور الانعقاد العادي الأول ، مضبطة الجلسة
٢٨ ، ١١ مارس ١٩٩٦ .
- ٢١- مجلس الشعب : الأمانة العامة : المنكرة الإيضاحية لمشروع ق . الطفل (في) نشرة مجلس
الشعب ، ملحق قانون الطفل ، الفصل التشريعي السابع - دور الانعقاد العادي
الأول ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٢٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز . للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ،
١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .
- ٢٣- مني الملاح : وثيقة الطفل ، مكتبة المحبة ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

- ٢٤- وزارة التربية والتعليم ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية وتقييم عام ٢٠٠٠ . تقرير مقدم إلى المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع - داکار- السنغال ، ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٠ .
- ٢٥- _____ ، _____ :مبارك والتعليم - النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم . قطاع الكتب ، القاهرة . ٢٠٠٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 26- Graft, A. (Spring 1999) : Creative development in the early years : some implications of policy for practice “, **the Curriculum Journal**, vol. 10, No. 1 .
- 27- Anning, A. (1998) :Appropriateness of effectiveness : in the early childhood curriculum in the uk : Some research evidence, **International Journal of Early years Education** , vol. . 6 , No. 3 .
- 28- Wood, E. (Spring 1999): The impact of the national curriculum on play in reception classes, **Educational Research** . vol. 41, No. 1
- 29- Jonet Moyles, whua (June 1998) : Kindergarten Education in China : Reflections on a qualitative comparison of management processed, Compare, **Journal of Comparative Education** , vol. . 28 Issue 2 .